فايق كامل

اقتصاديات الدول الكبرى

نشرت تباعا بالسياسة الاسبوعية

وهي شرح لحالة معظم دول العالم من الناحية الاقتصادية

منذ عقد الهدنة

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾

١٩٢٨

« مطبعة القاهرة بشارع منصور — صاحبها محمود محمود شعبان »

« الثمن ٨ قروش »

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يزال العالم يئن من آثار الحرب الكبرى . وها قد انقضى على عقد الهدنة ردح طويل ، إلا أن ما تركته من الويلات الاقتصادية سيظل شاغلا لافكار ساسة الدول طراً . وهم وإن عقدوا أخيراً ميثاق كيلوج فى باريس ، إلا أن ميثاقهم لا يتناول حرب الدفاع ، فكأنهم خطوا خطوات قد نستبشر بها خيراً ولكنهم لم يصلوا فى الحقيقة لمنع الحرب كلية .

تركت هذه الحرب آثاراً اقتصادية سيئة فى مجموعها ، وقد توات كل الحكومات التي قامت أثر عقد الهدنة ، أمر الاصلاح والتعمير ، وقد أتيت فى رسائلى هذه ، التي نشرتها تباعاً بالسياسة الاسبوعية ، بأهم مشكلات دول العالم من الناحية الاقتصادية ، وما فكرت فيه للقيام من كبوتها ، وما لديها من مشروعات حديثة تزيد من قوتها الانتاجية .

وقد عنيت بنوع خاص ، بالاشارة الى مصر كلما ظهرت لنا علاقة مع أى أمة لها مشكلة اقتصادية تشابه أحوالنا الاقتصادية الراهنة .

وأتيت فى نهاية أبحاثي بترجمة حياة بطل عظيم من أبطال المصارف

ـ جيمس وليم جلبرت ـ وهو ممن أظهروا كل شجاعة جعلت المصارف أنظمة تسير على أساس علمي ثابت سداه ولحمته التجربة والبحث .

هذا وإن واجب البنوة البارة ، ليقضي عليّ بتقديم أجزل عبارات الحمد والثناء لحضرة أستاذنا العالم الكبير حضرة صاحب العزة محمد حمدى بك ناظر مدرسة المحاسبة والتجارة العليا إزاء تشجيعه المتوالى الذى أظهره لى فى كل آونة مما قواني وشد إزرى وجعلني فخوراً بذلك العطف الابوى

أشكر أيضاً أساتذتي الكرام جميعاً الذين قدموا لى كل مساعدة أدبية وفنية وأخص بالذكر منهم حضرات أصحاب العزة عبد العزيز بك عهنا ، وسليم بك أمين حداد ، والدكتور محمد فهمي لهيطه بك

كذلك أقدم عاطر الثناء لحضرات زملائي فى المدرسة الذين أذكر لهم كل خير إزاء ما أولوني من ثقة وأرجو أن يوفقنا الله جميعاً لما فيه نفع مواطنينا الكرام .

فايق كامل

مصر في ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٨

اتحاد أقطاب الصناعة الانجليز

مقدمة - نشأة الاتحاد - نظام العمل فيه - اللجان المختلفة وأعمالها في انجلترا - أثرها فيما وراء البحار - خاتمة

مقدمـــــة

يدل تاريخ الانقلاب الصناعي على أن انجلترا كانت فى طليعة الممالك الاوربية قياماً بالصناعات الكبيرة ، وأن لها فخراً كبيراً فى مضمار الاختراعات الحديثة ، وتربطنا بها علاقات مالية واقتصادية عظيمة الشأن ؛ وقد احتكرت عملية شراء القطن المصرى أثناء الحرب العظمى ، وهي لاتزال الى الآن أكبر عميل لمصر فى كثير من السلع . إلا أن مصر قد شعرت أخيراً بالحقيقة الملموسة وهي أن الصناعة الزراعية أصبحت فى الوقت الحاضر من الصناعات التي لاتدر أرباحاً طائلة كالتى تجلبها الصناعات الاخرى ، وبعبارة أخرى أصبحت الامم الفقيرة هي التى تعتمد على الزراعة . ولا غرو ، فنحن ننتظر أسعاراً ملائمة فى كل عام لمنتجاتنا الزراعية عامة والقطن خاصة إلا أن ذلك قلما يتحقق . والواقع الذى نقر به جميعاً أن الفلاح المصرى عليه الغرم دائما أما الغنم فلأصحاب المصانع غالباً

نسوق هذه المقدمة تنبيهاً للاذهان بعد الذى رأيناه سنين متواليـة من انخفاض فى الاسعار ، وقد حددت الحكومة المصرية المساحة التي تزرع قطناً ولكن ذلك لم يأت بكل الفائدة المرجوة . والحقيقة أن منافسة اليابان وغيرها من الممالك التي تستعمل الرتب الواطئة قد أثرت

كثيراً في الرتب العالية من الاقطان حتي اضطرت المصانع الانجليزية الى غلق كثير من مصانعها أو استبدال آلاتها بأخرى تستخدم الاصناف الواطئة . فعلينا إذن أن نلاحظ أن اتكالنا على محصول واحد قد أخرنا كثيراً ، وانه لابد من قيام بعض الصناعات في بلادنا بتعضيدنا لها وتشجيعنا إياها بكل الطرق المادية والادبية . ومن جهة أخرى هنالك واجب على الحكومة من الاهمية بمكان عظيم وهو أن تسن لنا تشريعاً شاملا يحمي تلك الصناعات

﴿ نشأة الاتحاد ﴾

أتينا ، بمناسبة نشاط الحركة التعاونية في مصر ، بنموذج مما يقوم به الانجليز في بلادهم من التساند والتعاون وهو الاتحاد الصناعي بين أقطاب الصناعة في بلادهم . ولو علمنا أن في انجلترا مليون عامل يشتغلون في صناعة المنسوجات القطنية فقط ، وأن هذا العدد الغفير من الصناع ينتج ماتقدر قيمته بنحو ٢٠٠ مليون من الجنيهات — لعلمنا أهمية هذا الاتحاد وكيف أنه من القوة بحيث أصبح في يده أهم المسائل الاقتصادية الخاصة بالصناعات على أنواعها . ويمكن تعليل نشأة هذا الاتحاد بزيادة الشعور به منذ ١٣ سنة وقد أسسه بعض أصحاب رؤوس الاموال وانتشر في معظم الممالك الصناعية وأصبح من المظاهر العامة فيها ويعد أعظم هيئة تدافع عن رجال الصناعة وتنطق بلسانهم .

ولم يكن للتجار والماليين وأرباب المصارف هيئة مشتركة تعبر عن آرائهم اللهم الا الجمعيات التي كونها أصحاب الصناعة الواحدة لتذود عنهم وتسهر على مصالحهم ، ولا شك أنه لم يكن لهذه الجمعيات قوة فعالة وان

كانت جهودها منتجة في بعض الاحيان .

الا أن الحرب العظمى نبهت الاذهان وشعر أصحاب المصانع بضرورة تنظيم أعمالهم وترويج سلعهم سواء فى انجلترا أو فيما وراء البحار ثم أنهم أدركوا أيضاً أن ماتتطلبه تجارتهم يختلف اختلافا كلياً عما تحتاج اليه الانواع الاخرى من المنتجات ورأوا أن الضرائب قد أثرت بدرجة ما في أعمالهم وقللت من انتاجهم فلا غرابة إذن اذا رأيناهم يهبون عن بكرة أبيهم ويكونون لهم هيئة منظمة قوية لها فروع ومكاتب فى بلجيكا وفرنسا والمانيا وهولندا وايطاليا وغيرها من ممالك القارة الاوربيه .

وقد ظن كثيرون أن هذا الاتحاد لا يلبث طويلا حتي يعتريه الفشل أو أنه سيظل هيئة بسيطة تضم بعض ذوى المصالح . ولكن أصحاب الفكرة بدأوا عملهم كما تبدأ معظم الاعمال الجليلة بنفر قليل وسرعان ماتنتشر فكرتهم متى تعهدوها باصالة الرأى والحزم وقوة العزيمة . بدأوا بأن طلبوا الى الجمعيات التي أشرنا اليها أن ترسل مندوباً يمثلها فى الاتحاد الا أن عدد المندوبين لم يكن كافياً لمثل هذا المشروع الخطير . لذا عمد المؤسسون الى ضم رجال الاعمال أيضا ولو لم يكونوا أعضاء فى جمعيات وبذلك نجحت فكرتهم وزاد عدد المنضمين الى الاتحاد زيادة ما كانت تخطر ببال أحد . وفى مدة لاتتجاوز إحدى عشر عاماً بلغ عدد الاعضاء ألفين يمثلون ثلاثمائة جمعية تقوم بمختلف الاعمال الصناعية والتجارية . ومجموع من ينضوون تحت لواء هذه الجمعيات لا يقل عن ٢٥٠٠٠ من أقطاب رجال الصناعة ويشترطون فى عضوية هذه الجمعيات أن يكون طالب الانضمام ممن يكونون هيئة رجال الصناعة أو الانتاج بوجه عام

وهكذا أصبح الاتحاد خير ممثل لارباب الصناعة .

نظام العمل

هذه الهيئة التي جعلت رائدها مصلحة المنتجين والدفاع عن الصناعة وأربابها جعلت نظامها ديموقراطياً تتمثل في جمعيتهم صورة برلمان مصغرة يعلم كل عضو من أعضائها أن نجاحه متوقف على نجاح الاتحاد وان قوته يستمدها من سلطة هيئته التي تمثله . وهي لم تنجح لانها تعمل كهيئة تعاونية فحسب ، وان كان للتعاون في الوقت الحاضر من الاثر قسط وافر في نجاح معظم الاعمال خطورة الا أن نجاحها يعزى معظمه الى ماتقدمه من الخدمات الجليلة لافرادها المنضمين اليها . وقد قسموا الصناعات المختلفة الى مجموعات يربو عددها الآن على ثلاث وعشرين ، وكل مجموعة منها قسمت الى جمعيات تضم فروع الصناعة بأكملها . ومن المجموعات والجمعيات يتكون الاتحاد . فكل صناعة ترسل مندوبا بنسبة عدد الاعضاء المنضمين للاتحاد . وهؤلاء المندوبون يكونون المجلس الاعلى . والاخير ينتخب من بين أعضائه لجنة تنفيذية تتولى إدارة وتنفيذ كل القرارات . اما المجلس الاعلى فيتركب من ٤٠٠ عضو ويجتمع كل ثلاثة اشهر ويبحث فيما يعرض عليه من المسائل الاقتصادية . اما اللجنة التنفيذية فتجتمع كل شهر وتعمل على تنفيذ مايحتاج الي سرعة إنجاز . كذلك يناط بلجان فرعية فحص المسائل الهامة وتقديم تقارير عنها وقد تولى رئاسة هذا الاتحاد عدد عظيم من اقطاب الصناعة فى انجلترا كان أولهم المستر ددلى دوكر . أما رئاسته الحالية فيتولاها اللورد جينفورد ، ومركزه الرئيسي فى لندن وله ستة عشر مكتبا في أقسام لندن وحدها فى كل منها

سكرتير تعاونه لجنة محلية . بمثل هذا النظام البديع الدقيق تحفظ المصالح ويمكن معرفة وجهة نظر جميع الذين يهمهم أمر الصناعة فى أقرب فرصة وعلى أتم منوال .

﴿ اللجان وعملها في انجلترا ﴾

قلنا : إن الاتحاد يعهد بكثير من البحوث للجان فرعية تقوم بها هذه اللجان تضم عدداً عظيما من أقدر الاخصائيين في كل ناحية من نواحي الصناعة او الحياة الاقتصادية فهى تضم الاخصائيين في الضرائب والانتاج والنقل والتأمين وفنون الصناعة وأشرطة السينما وغير ذلك .

وعليه فيتجلى نفع كل هذه الهيئات وأثرها الفعال فى المعلومات القيمة التى يحصل عليها أعضاء الاتحاد لان جهوده لا تقف عند حد رفع صوت المنتج عالياً ولفت نظر الحكومة الى غبن لحق به ، بل يعمل على إرشاده وتزويده بما يحتاج اليه حتى ترتقي أعماله وتعظم منتجاته . فلجنة الضرائب ترشد رجال الصناعة الى ماينبغي عمله إزاء ضائقات الضرائب وكيفية التخلص من عبئها كتقليل ناحية من نواحى المصروفات مثلا ، واللجنة التى يناط بها مسألة الانتاج تعمل على جمع المعلومات وتبويبها وخاصة ماينعلق منها بالمواد الخام والمحاصيل السنوية ، وهي تبحث الآن كثيراً في مسألة الوقود لان فكرة العالم متجهة مع الوجل الشديد الى المستقبل الذى تنضب فيه كميات الفحم من العالم أو من الممالك المخصوصة التى رسخت فيها الصناعة الراقية . وتسترشد اللجنة في عمل تقاريرها بآراء الفنيين من الجيولوجيين والخبراء في الصناعة واستهلاك الوقود وهي مستعدة لاعطاء بيانات وافية لارباب المصانع الذين يهمهم كمية المستهلك

من الوقود والعمل على استنفاد أقل كمية ممكنة

أما عن مواقف الاتحاد تجاه مسائل النقل فى انجلترا فحدث عنها ولا حرج. فللجنة النقل مواقف كثيرة تفخر بها لما قامت به من الجهود لتخفيض أجور النقل، ولا يعزب عنا أن السكك الحديدية لا تقوم بها الحكومة بل تتولاها الشركات ولولا ما للاتحاد من قوة ما تمكن رجال الصناعة من عمل أى تخفيض. أما اللجنة المختصة بمسائل التأمين فتشتغل بجمع المعلومات عن شركات التأمين ومركزها المالى ومن جهة أخرى تنصح من يريد التأمين باعطائه خبرة المعلومات عما يجب التأمين عليه بصفة عامة وكيفية نوع التأمين. ومما لفت نظر الاتحاد أيضا فى بحوثه الاخيرة أن البضائع الانجليزية لم تصبح لها المكانة التى كانت لها قبلا من الوجهة الفنية أو بعبارة أخرى نقص رواجها بسبب ألوانها وذوقها الجاف، لذا أخذت هذه اللجنة تعمل لتلافى هذا النقص وتأسست فى السنوات الاخيرة عدة مدارس لهذا الغرض استفادت المصانع كثيراً بخريجيها. وأخيراً نجح الاتحاد فى التأثير على الحكومة حتى سنت قانونا لحماية صناعة شرائط السينما والتصوير. وها نحن نرى فى الاسواق المختلفة هذه الصناعة تزاحم الامريكيين

﴿أثرها فيما وراء البحار﴾

لم يبدأ الاتحاد عمله فى الاسواق الاجنبية إلا منذ عام ١٩١٨ وقد انتشر الممثلون ووكلاء المصانع الانجليزية في جميع أقطار الارض، ولكن هذا النظام عدل فيما بعد بآخر عملي وهو أن الممثلين يكونون بصفة

مستديمة فى مراكزهم ثم يرسل الاتحاد مراسلين يدرسون الاسواق عن كثب مع أولئك الممثلين ويضيفون الى دراستهم كل مايعن لهم من الآراء والمراسلون على اتصال تام بالمركز الرئيسي يبعثون اليه بمعلوماتهم ويمدونه بنشاطهم بمجرد حصولهم على مايهم الاعضاء ورسائلهم على جانب عظيم من الاهمية وتبحث غالبا في حالات الطلب على مختلف المنتجات والسلع ويعللون زيادته على بعض البضائع ونقصه بالنسبة للبعض الآخر ومسائل التجارة عامة ، وهم يقومون بتوزيع وترجمة الكتالوجات بمساعدة الوكلاء ويبعثون أيضا بمعلوماتهم عن الفنادق ووسائل النقل في البلاد الاجنبية وما تتقاضاه السفن البحرية وضرائب الموانى والجمارك وما يطرأ عليها من تعديل. هذا ، وكثيراً ما يحضر اجتماعات هذا الاتحاد ممثلون من ممالك القارة الاوربية وأمريكا ليتبادلوا معهم وجهة نظر الامم الاخرى

﴿ خاتمـــة ﴾

هذه الهيئة التى أتينا على شيء من أعمالها المجيدة لم تقم بها الحكومة ، بل أنشأها ذوو الغيرة والاخلاص ، ونحن وان كنا لم ننجح في الماضي في إدارة شركاتنا التعاونية إلا أن لنا أملا عظيما في نجاحها في عصر نهضتنا الاخيرة ، بعد أن أدركنا جميعا أثر التعاون في حياة الامم ولنا أسوة بمثل هذا الاتحاد الذى بدأ صغيراً وما لبث أن اخترق الصفوف وأصبح مصدرا يستقى منه رجال الصناعة ومرجعا ترجع اليه الحكومة الانجليزية في الحصول على معلومات قيمة وعاملا من أقوى العوامل على انتشار التجارة فيما وراء البحار . ولنا كل الثقة أن يعمل رجال الشركات التعاونية على تبديد ماعلق بالاذهان فى الماضي بسبب عدم نجاح فكرة التعاون فى بلادنا

فنحن أحوج الامم اليه . والحكومة قد قامت من جانبها بما يجب عليها وليس المهم تأسيس الشركات فقد أسست في الماضي ولكن الثبات والتعاضد وقوة العزيمة والاعتقاد بضرورة وفائدة التعاون هي التي تعمل على نجاح الفكرة فعسى أن نرى أعمالها المنتجة قريبا فتنتشل الفلاح المسكين من الوهدة التي سقط فيها بسبب اعتماد القطر على محصول زراعي واحد .

المانيا تستعيد مكانتها الاقتصادية

مقدمة ـ أثر الاحتلال الفرنسي ـ عوامل النشاط ـ نقص نسبة عدد العاطلين

سياستها الجمركية ـ اليوم والغد

﴿ مقدمـــة ﴾

في النصف الاول من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ انتهى آخر فصل من فصول الحرب الكبرى إذ تم انسحاب الجنود الفرنسيين من مدينة دورتمند الالمانية إحدى المدن الواقعة في وادي الرور الذي كانوا قد احتلوه [١]، وقد تم جلاؤهم طبقاً لمعاهدة أبرمتها الدول قبل ذلك في لندن. ومنذ انتهاء الحرب يردد الحلفاء تهمة يلصقونها بالمانيا فيلقون تبعتها عليها وهي تنكرها بتاتا ، ويعلن رئيس جمهوريتها الحالي ، منذ عهد قريب ، أن لامسئولية على بلاده . والحقيقة أن هذه الحرب كان لابد منها

---

(١) لاتزال فرنسا تحتل جزءاً صغيراً من حوض نهر الرين

لاصطدام المصالح الدولية الاقتصادية في كثير من أسواق العالم . ومن الصعب تحديد المسئولية بوجه عام فقد أخذت الدول توجس خيفة من استعداد ألمانيا الحربي والمركز التجارى الذى اكتسبته تلك الدولة الفتية التى تكونت بزعامة بروسيا ودهاء بسمرك ، وأخذت تعظم منتجاتها الزراعية والصناعية وتظهر من ضروب المهارة والمقدره مابهر العالم وأدهشه بمن ظهر فيها من المفكرين ورجال الصناعه أمثال كروب وغيره وأساتذة الموسيقى أمثال بتهوفن ، وشومن وبراهمس، وشوبرت وغيرهم .

ولما وضعت الحرب أوزارها وأمضيت معاهدة فرساى في يونيه سنة ١٩١٩ اقتسمت الدول أملاكها فيما وراء البحار وقد نقصت مساحتها في أوربا أيضا الى مايقرب من نصف مساحتها . وفرض عليها الحلفاء أن ترسل الى فرنسا كميات من الفحم تعوض عليها ما كان يمكن استخراجه من المناجم الفرنسية ، لو لم يحصل ذلك التخريب الهائل فى حدودها الشماليه حيث توجد مناجمها وأن تترك لها حقول الفحم أيضا الواقعة فى حوض نهر السار وأن يعمل انتخاب عام تحت إشراف عصبة الامم للاقتراع علي أى الحكومتين يرغبها الاهالي فى حوض ذلك النهر ، وأن يكون ذلك سنة ١٩٣٤ أى بعد مضي ١٥ سنه من امضاء المعاهده . وقد أذعنت المانيا لكل هذه الشروط وسلمت مدرعاتها وسفنها الحربية وغواصاتها الى الحلفاء تعويضا لهم عن السفن التى غرقت أثناء الحرب ، ولم تكن سياستهم ترمي فى كل ذلك الا الى القضاء علي التجاره الالمانيه ، وقد نجحوا فى ذلك الى حد ما إذ فقدت موانيها — خصوصا همبورج وبرمن — ما كان لها من مركز تجارى هام

﴿ أثر الاحتلال الفرنسي ﴾

إلا أن فرنسا لم تكتفها هذه الشروط ، على إجحافها وصرامتها ، فاحتلت حوض نهر الرور وعللت ذلك برغبتها فى تنفيذ قرارات مؤتمر الصلح ! وخصوصا ما يتعلق منها بالتعويضات . والواقع الذى يسجله التاريخ أن الحرب الكبرى كانت اقتصادية أكثر منها سياسية ، وأن قتل ولي عهد النمسا لم يكن إلا ذريعة اتخذتها الدول لاعلان الحرب ، لذلك سرعان ما أخمدت نيرانها حتى رأينا الدول المنتصرة تضيق الخناق على المغلوبة وتعمل جهدها لعرقلة تجارتها وصناعتها بكل الطرق المستطاعه . قد يقال حقا إن فرنسا باحتلالها لذلك الجزء الصناعى الهام فى المانيا قد أخذت بثأرها بعد تلك الهزيمة الفادحة التى ذاقتها نتيجة لحرب السبعين وانسلاخ الالزاس واللورين عنها مدة تقرب من نصف قرن ، وكان ذلك بالرغم من المعارضه الشديدة التى أبداها سكان المقاطعتين ، إلا أن الحقيقة الملموسة هي أن ذلك الاحتلال قد أدى لنتيجتين ماليتين سلبيتين : أولاهما أن الاحتلال أو المراقبة الشديدة التى فرضتها فرنسا مدة طويلة ما كانت تؤدى الا الى المشاكل المالية سنويا ، فكان على الساسة أن يجتمعوا فى نهاية كل عام ليتخذوا ما يمكن من الاجراآت في حالة تأخر المانيا عن دفع القسط المطلوب . ولا يمكن تعليل مثل هذا النزاع الا بسبب مراقبه الانتاج الذى يجب أن يترك حراً بلا تقييد . وانه اذا كان ولا بد من دفع التعويضات فان ذلك ما كان يمكن تنفيذه وجيش الاحتلال منتشر في خيرة بقعة من الاراضي الالمانيه . ولا غرابة إذن إذا رأينا الالمان يعملون فى مصانعهم

سراً . وكثيراً ما اكتشف الفرنسيون مصانع تحت الارض حتى لا يمكن تقدير ما تنتجه المصانع بالدقه .

أما النتيجة السلبية الثانية فهى هذه : إن فرنسا قد أنفقت مبالغ طائلة على جيش احتلالها دون أن تستفيد من ذلك كثيراً وقد كان يمكن إنفاق تلك المبالغ في إصلاح وتعمير ماخربته الجيوش الالمانيه على حدودها الشرقيه

﴿ عوامل النشاط ﴾

أدركت فرنسا هاتين الحقيقتين وأخذت تجلو عن الاراضي الالمانية وقنعت باسترداد الولايتين اللتين أضاعهما نابليون الثالث سنة ١٨٧٠ . ومن جهة أخرى أخذت المانيا تستعيد مكانتها الاقتصادية وبدأت آثار نشاطها تظهر جليا منذ مايو سنة ١٩٢٦ إذ أخذت التجارة الالمانية تظهر في الاسواق الاجنبية . ومما ساعد على نشاط المصانع فيها ذلك الشلل الهائل الذى اعترى الصناعة الانجليزية بسبب مشاكل العمال ، وكان لذلك تأثير سيء في حالة مصر الاقتصادية إذ ظهرت فيها أزمة عظيمة أثرت في أسعار القطن بسبب قلة الطلب من جانب مصانع لنكشير وزيادة كمية محصول القطن في العالم ، ومن ثم كثر الطلب على الصناعة الالمانية التى كانت آخذة في الانتعاش وقتئذ .

أما العامل الرئيسي في هذا النشاط فهو استتباب قيمة المارك فيها ، فان فرنسا التى عملت جهدها لتحصل على التعويضات بكل الطرق لم تستفد كثيراً من ضغطها وتهديدها لانها كلما فعلت ذلك أخذت الحكومة

الالمانية في إصدار الماركات الورقية دون مراعاة مقدرة الامة الانتاجية، ودون ملاحظة الرصيد الذهبي . وقد قال وزير مالية ألمانيا فى أغسطس سنة ١٩٢٣ : إن حكومة الرشستاغ يمكنها أن تصدر في اليوم ثلثى مجموع النقود المتداولة ، بل وصلت الحالة الى حد يخشي منه على خزينة الدولة . إذ كلما ضاعفت الحكومة ماتصدره من النقود الورقية كلما قلت قيمتها . وترتفع الأثمان وتقل قيمة النقود التى في الخزينة الالمانية تبعاً لذلك ، وهكذا يظهر جلياً أن تضخم العملة ما كان يوما طريقة لكسب الامة لان البائعين فى الواقع يحصلون على أموال كثيرة حين يبيعون بضائعهم ، ولكن قيمة هذه الاموال قليلة بالنسبة لقيمة النقد الحقيقية . أما المشترون فيحصل لهم العكس إذ يحصلون على بضائع قليلة بنقود طائلة فيتضح إذن أن الزيادة الاجمالية في ثروة الامة التى تتخذ التضخم وسيلة لزيادة دخلها هي فى الواقع زيادة رقمية لاوجود لها .

هذه المساوىء التى تنتج عن التضخم عمدت المانيا الى التخلص منها ولم تجد حكومتها حلا ناجعاً إلا إذا حددت الكمية التي تصدرها وتجعلها حسب الرصيد الذهبي لان إصدار النقود الورقية ينبغى أن يكون خاضعا للقوانين والعوامل الاقتصادية

أضف الى ذلك ان بالجمهورية الالمانية مساحات عظيمة قابلة للزراعة، والالمان يعملون جهدهم ليحصلوا من الصناعة الزراعية علي أعظم كمية ممكنة من المحاصيل بادخال الطرق العلمية الحديثة واستخدام الآلات فى جميع نواحيها والاستعانة بالاسمدة الى غير ذلك مما يجعل العمال يحتشدون في المدن الصناعية ويتركون المزارع لانها يمكن فلاحتها الآن بعدد قليل

من العمال .

وهذه الحقيقة فى الزراعة الالمانية ظاهرة ، خصوصا إذا علمنا أن الفدان يأتي بمحصول من القمح يتراوح بين ٢٢و٣٢ بوشل ، وأن ماينتجه الفلاح الالماني من ١٠٠ فدان يكفي لسبعين أو خمسة وسبعين شخصا بينما لايكفي ما ينتج من نفس المساحة لاكثر من اربعين أو خمس واربعين شخصا فى انجلترا . أما في الصناعة فللألمان قدم راسخ فى معظم الاختراعات الحديثة وقد أخذ أقطاب الصناعة يستعملون أحدث الآلات واتخذوا أهبتهم لكل ماعساه أن ينتج بسبب حوادث الاضراب . ولا يزال علماؤهم يبحثون وينقبون ليستردوا نشاطهم وخاصة فى الاسواق الاجنبيه .

﴿ نقص عدد العاطلين ﴾

هذا ، ولعل أهم ظاهرة فى الوقت الحاضر تشغل أرباب الصناعة وساسة الامم عامة هي مسألة البطالة وكيفية علاجها وهي من أمهات المشاكل التى كثيرا ما تؤدى الى نتائج خطيرة . ولا زلنا نذكر إضراب المعدنين الانجليز بسبب مطالبتهم بتقليل ساعات العمل أو زيادة أجورهم . ويجدر بنا أن نذكر هنا أن انجلترا التي خرجت من الحرب منتصرة واقتسمت مع الحلفاء أملاك المانيا ، لاتزال مسرحا لاعظم مشاكل العمال . ويمكننا أن نقول بوجه عام إن الزيادة فى أجور العمال قد زادت فيها بما يقرب من ٩٠ الى ١٠٠ فى المائة عما يقابله قبل الحرب . أما المانيا التى خرجت مقهورة فكان من المنتظر أن يكون جيش العاطلين فيها عظيما ولكن

ذلك لم يدم طويلا ، إذ على أثر جلاء الجيوش الفرنسية عنها أخذت الحكومة تعالج أحوالها المالية بعزيمة قوية وجنان ثابت. وقد صدر احصاء رسمى فى سنة ١٩٢٥ ظهر فيه بأجلى بيان ماقامت به الحكومة من الجهود ومقارنة حال الصناعة فى تلك السنة بحالتها عام ١٩٠٧ حين كانت المانيا لاتزال قابضة على الالزاس واللورين وحوض نهر السار . ومن الاحصاء المشار اليه يتضح أن معامل الصلب قد زادت فيها بنسبة ٦٠ ٪ وفى صناعة آلات البناء كانت الزيادة ٢٠ ٪ وصناعة العجلات والآلات زادت أيضا بنحو ٧٤ ٪ . أما الصناعات الدقيقة وخاصة الكهربائية منها وما يتعلق أيضا بصناعة النظارات الطبية فقد بلغت الزيادة ٢٣١ ٪ . وهكذا تجد نسبة متزايدة فى كل ناحية من نواحي الانتاج الصناعي بينما يقرر أقطاب الصناعة الانجليز أن مصانعهم لاتقابل هذه الزيادة بمثلها . وفى فبراير سنة ١٩٢٦ كان عدد العاطلين الذين يتناولون مساعدة ، سواء من الحكومة أو جمعيات البر والاحسان ، زهاء مليونين . وظل هذا الرقم فى النقصان حتي ديسمبر من تلك السنة ولكنه عاد للزيادة حتى كان مارس سنة ١٩٢٧ إذ نقص عددهم نقصا محسوساً : فبعد أن كانوا ١٫٦٩٦٫٠٠٠ أصبحوا ٤٩٣٠٠٠ الف شخص فى التقرير الذى صدر فى ١٥ يوليو من تلك السنة وما جاء أول اكتوبر حتي كان عددهم ٣٥٥٠٠٠ نفس وهي نسبة ضئيلة إذا قارناها بعدد السكان . ومن المحتمل جداً أن ينقص هذا العدد

﴿ السياسة الجمركيه ﴾

لاتزال المانيا تعمل على حماية مصنوعاتها وتعمل الحكومة جهدها لتشجيع المصانع بكل الطرق ، ولولا الاعانات التي كانت تهبها لمصانعها التي تستخدم البنجر فى صناعة السكر ماثبتت هذه السلعة أمام المنافسة الاجنبيه . ولما أدركت قيمة الارباح الطائلة التي يجنيها أصحاب السفن عمدت الى تشجيع الشركات الملاحية حتى بلغ عدد سفن شركة « همبورغ - أمريكا » قبل الحرب ١٧٠ سفينة حمولتها جميعاً نحو مليون طن . وقد كانت الغواصات الالمانية أثناء الحرب عدة الارهاب لكثير من الدول حتى بلغ ماأغرقته من السفن ماحمولته ١٢٫٧٥٠٠٠ طن

وسياسة الاعانات لاتزال رائد الحكومة وسياستها المتبعة الى الآن حتي أن المصنوعات الانجليزية تجد صعوبة هائلة فى منافسة الصناعة الالمانية ، وحتى أن صادرات انجلترا اليها لم تتعد المواد الخام ، ونخص بالذكر منها الحديد ، وهذا ناتج بلا شك من سياسة الحماية التى اتبعتها المانيا بينما نرى صادرات المانيا لانجلترا تحوى كافة المصنوعات الصلبية والمنسوجات على أنواعها . وهكذا نرى أصحاب الصناعة الانجليز والعمال بصفة عامة لايستفيدون من مثل هذا النوع من التجارة ، واذا استفادت انجلترا فذلك عن طريق الخدمات التى يؤديها أصحاب السفن وأرباب المصارف ووكلاء الاعمال الذين يقومون بعمليات النقل وتسهيل إرسال البضاعه . وقد كان من المنتظر أن تزاحم انجلترا المانيا بعد كبوة الاخيرة منهما بسبب الحرب العظمى ، ولكن ذلك لم يطل إذ سرعان ما نفضت

عنها غبار الاحتلال الفرنسي وأخذت تستعيد مكانتها المالية حتى أن رجال الصناعة الانجليز صرحوا أخيراً أنه لا يمكن مزاحمة الصناعة الالمانية إلا إذا أنشئت المصانع الانجليزية فى المانيا نفسها بسبب الرسوم الجمركية التى تجبيها الحكومة من الواردات . وقد اقترح آخرون ضرورة تعاون الصناعة الالمانيه والانجليزية والقضاء ، بقدر الامكان ، على المنافسة القائمه بين المملكتين . وهذا يدل بلا شك على مخاوف الانجليز من استعادة المانيا لمركزها الصناعي الممتاز الذى كان لها قبل الحرب وهم يرون أن المانيا التى تبوأت مركزها اللائق بها في عالم الصناعة فى بلادها بعد مدة وجيزة من جلاء الفرنسيين عنها — لا يصعب عليها أن ترجع علمها خافقا فوق أسطولها التجارى وتعيد رواج تجارتها الى مكانتها فيما وراء البحار أيضا

﴿ اليوم والغد ﴾

هذه هي المانيا التى ظن الحلفاء أن لا قائمة لها بعد انهزامها . لقد أخذت تستعيد غابر مجدها ، وها رجال الكيمياء والصناعة فيها يعملون على استرداد ما كان لهم من فضل وفخر بسبب اختراعاتهم ، وهم فى ذلك مملوءون ثقة بالمستقبل . حقاً انهم قد أخرجوا للعالم الغازات السامة والغواصات التى تهلك الحرث والنسل ولكنهم أساتذة العالم في الكيميا الصناعية بلا شك ، وها نحن نرى صناعة الاصباغ تكاد تكون احتكاراً في أيدى الاخصائيين منهم فيها . فهم رجال كد وعمل واجتهاد يعملون بعزيمة لا تعرف الكلل فيما يرقى بلادهم . وقد كان منتظراً أن نرى

اضطرابات هائلة بسبب إضراب العمال لأنها معرضة لذلك أكثر من انجلترا بسبب زيادة عدد السكان فيها بنسبة تفوق الزيادة في الاخيرة ، ولكن الالمان يدأبون على العمل ولا يلجأون الى الاضراب الا فى أحرج الظروف ، لأن الطلب المتزايد على صناعتهم المتقنة — وخاصة الاقمشة حيث تظهر فيها المهارة والدقه من حيث الصباغه — لا تسمح للعامل بالتفكير فى الاضراب خصوصا اذا راعينا أن الحكومه تمد يد المساعدة للمصانع القليلة الدخل ، سواء بالاعانات السنوية أو بزيادة الضريبة على الواردات

اليابان ومشكلة السكان

« نظرية مالتس ومدى صحتها »

تمهيد ـ نظرية مالتس ـ عدد السكان وطبقاتهم ـ النفوذ الاقتصادى فى منشوريا ـ مصر وسودانها

﴿ تمهيـــد ﴾

قال هيرودوت أبو التاريخ : « البحر يهب دائما القوة والمال بسرعة أكثر من الارض . كل من انغمس فيه أصاب قوة » وهذه اليابان ترينا كل يوم من ضروب المهارة فى الفنون والعلوم والآداب ، على مختلف أنواعها ، الشيء الكثير . وهي ، وان ظلت تسبح في دياجير الجهل

أحقابا طويلة ، تحتقر المدنية الغربية وتتيه إعجابا بصلفها وكبرياء أشرافها شأنها فى ذلك شأن الصين والشرق عامة إلا أنها أدركت فى جيل واحد ماسعى اليه الاوربيون فى أجيال.

ولقد قال أحد رجال المال الانجليز : إن ثروة فرنسا في كف المرأة الفرنسية وثروة انجلترا فى بطن أرضها ، إلا أن الحقيقة الملموسة أن لليابان كثيراً مما للاخيرة منهما أيضا من قوة عزيمة واقتراب من أعظم الاسواق العالمية وبسطة فى النفوذ وقدم راسخة في الصناعة وولع شديد بشؤون البحار . أنظر اليها وقد بدأت نهضتها عام ١٨٦٨ وأخذت تشيد السكك الحديدية ، وتنشيء المصانع وتنشر التعليم على مختلف درجاته وتأمل في نهضتها السريعة الخطوات الجريئة الوثبات فلا يساورك إلا الاعجاب ممزوجاً بالسرور إذ بددت نهضتها ماقام فى الاذهان من أنه لاقائمة للشرق . فهذه الامه البحريه تسود اليوم على البحار الشرقيه ، بعدأن نازلت الصين وتغلبت عليها ، وحاربت الروس وهزمتهم هزيمة فادحه ، واستولت علي بورت أرثر والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين ، واعترفت لها الدول بحمايه كوريا ، ثم دخلت الحرب الكبرى وانضمت الى جانب الحلفاء ، فخرجت منها فائزة ، واستولت على أملاك المانيا على ساحل الصين ، مكافأة لها علي مساعدتهم ، وها هي اليوم إحدى دول العالم الست العظام ، تخشي بأسها ، وتتقرب الدول اليها . وأخيراً فمن عجب أن تتطلع في علمها فلا تجده إلا الشمس المشرقه وكأنها أرادت أن ترسل اشعة حضارتها الجديدة الى الشرق لتبعثه من رقاده .

﴿ نظرية مالتس ﴾

واليابان ، كسائر الامم الحديثة ، تعمل على إيجاد مستعمرات لابنائها الذين يزيدون بسرعة هائلة ولا بد لهم من موارد إنتاج تتناسب مع الزيادة المستمرة فى عدد السكان . والواقع أن العالم سوف يواجه كارثة عظمى ، إن آجلا أو عاجلا ، ونعني بها زيادة عدد السكان زيادة مضطردة لاتتناسب مع الزيادة في الانتاج بوجه عام . وقديماً نبه مالتس الاذهان بنظريته الشهيرة وهي تتلخص فى أنه لما كانت مساحة الارض محدودة والاهلون في ازدياد سريع فستأتي ساعة حين لاتكفي المواد الغذائية تلك الزيادة . وقد أورد أرقاما استنتج منها أن عدد السكان يزداد وفقاً لمتوالية هندسية في حين أن ما تنتجه الارض من تلك المواد يزداد وفقا لمتوالية عددية . ومن هذا توصل الى نتائج خطيرة ستأتي بأوخم العواقب ، وللفقراء خاصة . وقد بين أيضا أن هذه النتائج لامفر منها ولا يخفف من هولها سوى ما يصيب العالم من الامراض والحروب والمجاعات . وقد هزأ كثيرون بأقواله وكانت حجتهم فى ذلك أن الله يخلق الايدى العاملة مع الزيادة ولكن أنى لهذه الايدى الارض التى يفلحونها والتي تنقص مقدرتها على الانتاج مع توالى السنين !

حقاً إن هنالك أمماً تختلف فيها نسبة الزيادة عنها فى غيرها . بل إن هنالك بلاداً يكاد يصح القول بأن شعبها آخذ فى النقصان ولكن كلامه هو على وجه إجمالى .

إلا أن أقواله لاتتفق مع روح عصرنا الحاضر لان الاحوال والظروف قد تغيرت عما كانت عليه في العصر الذى عاش فيه ، ثم انه

غالى كثيراً فى نتائجه التى انتهى اليها وهو لم يتوصل اليها إلا بعد أن توهم أن قانون تناقص الغلة سوف تعاني آثاره الاجيال المقبلة . ولكن يحق لنا اليوم أن نتساءل عن اليوم الذى لا يتناسب فيه الانتاج مع ماينفق من عوامله الاربعة .

وفى الواقع أن مطامع الانسان وأمانيه لاحد لها فهى تتطلب المزيد دائما . وما كان يكفي بالامس عاد لا يكفي اليوم . وما من أمة إلا وتريد أن تتفوق على غيرها فى وسائل الترف ورفاهة العيش . ومن طباع كل امرىء أن يشتهي مالغيره ويحاول تقليده فيه . وليس لمطالبه حد تقف عنده وعليه فلا بد للانسان من مضاعفة جهوده لاستغلال الموارد التي يمكنه أن يسد منها حاجاته ولا شك أن كثرة الحاجات تضع حداً لزيادة عدد السكان وتحول دون الزواج الباكر وتنقص عدد الاسرة . فهى بوجه الاجمال حجر عثرة في سبيل كثرة النسل ، فضلا عن أن هناك ميلا غريزيا للاهتمام بصفات النسل أكثر من الاهتمام بكثرة عدده فى الوقت الحاضر .

على أن آثار ذلك القانون يؤخر تأثيرها الاراضي التى لا تزال الانسان يكتشفها والتى لم يستغلها الى الآن ، وأمامنا أمريكا التى لاتزال تزرع زراعة خفيفة ، هذا الى مايجف في العالم من المستنقعات ويصلح من الاراضي بادخال طرق الرى الصناعية وما يقوم به رجال الكيمياء من البحوث فى طرق التعقيم وحفظ الاغذية مدة طويلة حتى لا يتطرق اليها الفساد . وبالاختصار فان كل البحوث العلمية التى تزيد من إنتاجنا الغذائي تعمل بلا ريب على تأخير تأثير قانون تناقص الغلة . ولا يفوتنا

أن نذكر الاسمدة سواء أكانت طبيعية أم صناعية وقد كان من المؤكد تطبيقاً لقانون تناقص الغلة أن يقل الانتاج في الاراضي المصرية بعد أن أنهكت قواها تلك السنين الطويلة المتعاقبة ولكن ما يجلبه النيل من الطمى سنويا ، وما يصيب الارض من السماد الطبيعى قد حفظ لها شيئا من قوتها الى الآن . ولكن علينا أن نذكر دائما أن السماد الطبيعى لم يعد كافيا وأن جهودنا فى سبيل الزراعة ينبغى أن تشمل كل الطرق العلمية الحديثة التى تستخدم الآن بنجاح باهر في أوربا وأمريكا وهذا ماننتظره من رجال شركات التعاون فى بلادنا

﴿ عدد السكان وطبقاتهم ﴾

قلنا ان نظرية مالتس لن تظهر آثارها السيئة بالنسبة للعالم بوجه عام إلا بعد أن تقف جهود الانسان في عالم الاختراع ، ولكن اليابان قد أخذت جزرها تضيق ذرعا بسكانها : ففي عام ١٩٢٥ كان عدد اليابانيين حوالي ٨٠ مليون نفس منهم ٦٠ مليونا يقيمون في الجزر اليابانية نفسها . أما معدل الزيادة السنوى فيتراوح مابين ثلاثة أرباع المليون ومليون نفس . وفي كل عام يظهر نقص تدريجى في مقدرة الامة الانتاجية على سد ماتتطلبه تلك الزيادة السنوية . وهكذا فنحن لانغالى اذا قلنا ان اليابان على حافة مجاعة هائلة وخصوصا بين الزراع والعمال : ففي المدن قد ضاقت المصانع بعمالها فانتشرت البطالة ونسبتها في ازدياد ، وخصوصا لو علمنا أن اليابان قضت خمس سنوات وهي تنفق مما ادخرته في السنين التي سبقتها حيث كانت أجور العمال أثناءها مرتفعة وشركاتها تكاد لاتعطى

أرباحا لمساهمها وكان من جراء ذلك أن اصطدمت البلاد في ربيع سنة ١٩٢٧ بأزمة مالية عظيمة . وكان من الانظمة المتبعة قديما أن تشمل العائلات الغنية الفقيرة برعايتها ولكن قلما تجد هذه العاطفة في الوقت الحاضر سبيلا الى قلوب الاغنياء . أما العمال العاطلون في المدن فلا يجدون عملا إذا هم أرادوا الرجوع الي الزراعة . وناهيك بالمدارس والجامعات التى ترفض طلبات ٥٠ ٪ من راغبي الالتحاق بها لعدم وجود محال لهم فيعودون أدراجهم وقد امتلأوا سخطا . وبذلك تجد الاشتراكية منبتاً خصباً في عقول الشبيبة. أضف الي ذلك أن الحكومة أصدرت عام ١٩٢٥ قانونا للانتخابات قصرت فيه حق الاشتراك فيها على الذين يبلغون سن الخامسة والعشرين ولكن هذا القانون ألغي فيما بعد وأصبح الانتخاب عاما . وقد قدر عدد من يدخلون الانتخابات عام ١٩٢٨ زيادة عن عددهم فى السنين الماضية بنحو ١٠ مليون ناخب جديد ولا يزال الساسة ورجال الحكومة يفكرون في كيفية استعمال هذا الجم الغفير لحقه . وقد ظلت الطبقات الدنيا بلا حق في التصويت حتى هذا العام إذ خول لها القانون الجديد ذلك .

أما الامة اليابانية فقد كانت تنقسم الى أربع طبقات: وهم السامورای ، والزراع ، وأرباب المهن الحرة ، والتجار . وكانت تعد الطبقة الاخيرة أحقرها شأنا ولما أخذت اليابان بأسباب المدنية الحديثة وأعلنت المساواة بين جميع الطبقات تمكن التجار بما لهم من الثروة والمامهم بشئون التجارة من الارتفاع الى مستوى الطبقات الاخرى بل ان منهم من حاز الاوسمة

والالقاب وأصبحت له مكانة تفوق ما للأشراف لمتانة مركزهم المالي وثروتهم الطائلة. أما الزراع فلم يناهم ما نال اخوانهم إذ لا يزالون يرزحون تحت عبء ثقيل من الاعمال وهو فلاحة الارض وخاصة زراعة الارز وهو الغذاء الرئيسي لاغلبية السكان مقابل جزء من المحصول : فالملاك يقرضون الزراع ويتقاضون فوائد عالية تضاف الى نصيبهم فى المحصول، وهكذا يظل الفلاح تابعاً لصاحب الارض ، وأينما لا تجد الاخير فهناك المقرضون الذين يقومون بما يقوم به المالك . هذا وبينما كانت اليابان تدخل الصناعة الحديثة فى بلادها كان العمال يهاجرون ذرافات ووحدانا من القرى الى المدن . إلا أنه نلاحظ أن عددهم لا يزال ضئيلا بالنسبة للمشتغلين بالزراعة ففي معامل النسيج والصلب والكهرباء لا يتعدى مجموعهم ١،٧٥٠،٠٠٠ عامل منهم ربع مليون تنقص سنهم عن ١٦ سنة ، ٨٠٠ الف من الذكور ، ٧٠٠ من الاناث . ولما كان قانون الانتخابات لم يعط الحق للنساء الى الآن فان الساسة لا يعتمدون كثيراً على هذه الطبقة ويولون شعارهم نحو الزراع والمقاطعات الزراعية

﴿ النفوذ الاقتصادى فى منشوريا ﴾

ومنذ أن ارتفع شأن اليابان فى الصناعة اعتمد كثيرون من مفكريها أن حياة الامة فى الصناعة وحدها ، ولذا لجأت الحكومة الي سياسة حماية التجارة : وهكذا ترى هذه الامة مسرحا للاحتكار والاعانات الحكومية التى جعلت مستوى المعيشة فيها مرتفعا . وفى عام ١٩٢٦ نجح أقطاب صناعة الحديد والبضائع الصلبية فى اقناع الحكومة بضرورة وضع ضريبة

عالية تعد فى حكم الحامية على مايرد منها من الخارج ، هذا الي ما تدفعه الحكومة من الاعانات السنوية لاصحاب المناجم التى تستخرج الحديد الخام وما تعطيه لشركات الملاحة التى تقوم بأعمال النقل العالمى . ومثل ضريبة البضائع الحديدية تفرض الحكومة نظيرتها على مايرد من القمح رغبة منها فى تشجيع زراعته ولكن سياسة الاعانات والحماية قد اصطدمت أخيراً بصخرة غلاء المعيشة مع ملاحظة أن المصنوعات الحديدية لم تصل الى نتيجة تغبط عليها من حيث الجودة والاتقان . وأما القمح فقد نقصت المساحة المخصصة لزراعته فلم ينتج عن ذلك الا ارتفاع الاسعار وتذمر الفقراء . وأخيراً أدركت الحكومة أن التقدم فى الزراعة يجب أن يسير جنباً الى جنب مع الصناعة ، وانه من الخطل أن توجه جهود الامة نحو ناحية واحدة من الانتاج . وأمامها لذلك ثلاثة اقتراحات ستعمل على تنفيذها قريبا وهي علي جانب عظيم من الاهمية : الاقتراح الاول هو مساعدة الفلاحين علي شراء مايلزمهم من الاسمدة التى أصبحت لازمة ولا غني عنها ، خصوصا فى الاراضي اليابانية التى تزرع زراعة كثيفة ولكن أثمان شرائها قد أصبحت عبئا ثقيلا لا يتحمله الفلاح كما بينا لما يدفعه لمالك الارض أو المرابين من الفوائد وجزء من المحصول.

والاقتراح الثاني أن تعمل الحكومة مافى وسعها لمساعدة المستأجرين ماليا حتى يتمكنوا من شراء الارض ويصبحوا ملاكا لها . أما الاقتراح الثالث وهو علي جانب عظيم من الاهمية فهو أن تزيد الحكومة نشاطها فى سياسة التوسع الاقتصادى فى منشوريا ومنغوليا . ومن الواضح أن الدول قد اعترفت لها بحقوقها فى تلك المقاطعات . ولا غرو فان نجاحها

فى تلك المقاطعة سيؤدى حتما الى حل مشاكلها الصناعية والزراعية فى آن واحد بالتجاء من يزيدون من سكانها عن حاجة البلاد اليهم ومنذ سنين مضت تفاوض اليابان حكومة منشوريا على أن تستأجر الاولى أراضي الثانية ، وقد بدأت فعلا هذه المفاوضات تتخذ صورة جدية وخصوصا فيما يتعلق بكل الحقوق والامتيازات التى وافقت الدول عليها. وبهذه المقاطعات أراض واسعة قابلة للزراعة واقامة اليابانيين فيها لا تساعد علي تقدمها الاقتصادى والصناعى فحسب ، ولكنه يجعل لهم مركزاً تجاريا ممتازاً يجعلها تشرف على تجارة الصين وهي المنفذ الطبيعي للصناعة اليابانية لقرب موقعها الجغرافى . وفي الوقت الحاضر لليابان سوقان لتصريف بضائعها أولهما شمال أمريكا وثانيهما آسيا . أما الاول فتصدر اليه المواد الكمالية كالحرير والشاى ، ولا ينتظر أن تزيد العلاقات الاقتصادية بينهما ولكن الاسواق الاسيوية تعد من أعظم أسواق الاستهلاك وتصدر اليها اليابان البضائع القطنية والمواد الغذائية والاواني الزجاجية والفخارية . وتعد الصين بحق من أعظم عملاء اليابان وكل نشاط تجارى تقوم به في منشوريا يمكنها بلا شك من أن تتبوأ مركزاً يساعدها علي منافسة الامم الاخرى بسهولة تامة

﴿ مصر وسودانها ﴾

والآن : فهذه بلاد اليابان ، شعرت بزيادة عدد سكانها فأخذت تتلمس الطرق لايجاد منافذ لهم ينشرون فيها تجارتهم ويروجون سلعهم ومصر التى تقدر الزيادة السنوية فيها بـ ٢٠٠ الف نفس مقبلة على هذه الازمة

بعد سنين قليلة والمصرى لايميل الى الهجرة سواء الى أوربا أو أمريكا ولكنه سيضطر اليها على كل حال ولن يجد أرضاً لاتزال تحتاج الى ساعده المفتول إلا في بلاد السودان فلنذكر ذلك جميعاً ولنعلم أن تلك الزيادة المستمرة في عدد السكان لاتجد منفذاً طبيعياً إلا فى تلك الاراضي التى يشترك أهلها معنافى اللغةوالعاداتوالقومية. والسودانيون وان اختلفوا عنا في البشرة إلا أنهم يكونون معنا أمة واحدة هي أمة النيل ، وقد عاش أهالي القطرين كأمة واحدة منذ أن انبلج فجر التاريخ وأعاد ضمه الى مصر مؤسس الأسرة الملكية ، وكان لهذا القطر مندوبون يمثلون أهالي المديريات السودانية في كثير من الهيئات التشريعية .

نعم لقد أتى على مصر حين من الدهر كانت ميزانيتها مرتبكة فلم تقدر على كبح جماح ثائر ثمل بانتصاره على وحدات الجيش المصرى ولكنا استعدناه بدمائنا وأنفقنا عليه الملايين من خزينتنا فلتكن لنا قلوب ملؤها الايمان بحقنا الثابت في تلك البلاد ولنتيقن جيداً أن لاحياة لنا بدون السودان

أجور العمال في انجلترا

منذ عام ١٩١٩ تصدر وزارة العمال في انجلترا ، بين آن وآخر بيانات احصائية تنشرها في جريدتها الرسمية وتستعرض فيها مااعترى معدل الاجور من زيادة مضطردة اذا هى قورنت بما يقابلها عام ١٩١٤ . وقد أصدرت أخيرا بيانا قابلت فيه مستوى الاجور في سبتمبر سنة ١٩٢٧ بما كانت عليه في نفس

الشهر من سنة ١٩١٤ وهـذه الارقام تعد بحق خير مرشد لاستقراء مسألة العمال وأجورهم بوجه عام. ومستوى الاجور التى يتناولها العامل في كل أسبوع قد ازدادت في جملتها بما يتراوح مابين ٧٠ و ٧٥ في المائة عما كانت عليه قبل انفجار الحرب الكبرى واكن هـذه الزيادة لاينتظر أن تزيد عن ذلك في الوقت الحاضر بل يلاحظ أن الاجور قد ثبتت فى كثير من بقاع العالم ولا يعتريها الآن ما كان يظهر من حين لآخر من ارتفاع وهبوط كما كان الحال أثناء الحرب العظمي وما تلاها حتى كانت سنة ١٩٢٢ إذ لم ترتفع بعد ذلك الاجور.

ولا يمكن تعليل أسباب ثباتها الا إذا رجعنا الى حقيقة تكاليف المعيشة لان أحوال العالم الاقتصادية كانت قد بدأت في الاستقرار بعد أن اضطربت بسبب قيام الامم بالشئون الحربية بل أخذت كل أمة تستعيد ما كان لها من المكانة في عالم الصناعة والاختراعات وبدأت المصانع تنتج لتموين الاسواق الاجنبية بعد أن كانت تعمل لمد الجيوش بالذخائر اللازمة للحرب. وأجور العمال تعد من أمهات المسائل الخطيرة في انجلترا وهى وان كانت مرتفعة إلا أن ذلك راجع بلا شك الى كفاءاتهم الانتاجية التى يمتازون بها ولا يضارعهم في ارتفاع أجورهم الا العامل الامريكي ولكن الاخير اذا تناول أجراً مرتفعاً فذلك لغناء بلاده ووفرة خيراتها. أما الانجليز فلا ينظرون الآن الى ارتفاع الاجور ببلادهم بعين الرضى. ويؤكد الكثيرون أنها لاتتناسب مع الانتاج وانها من أهم الاسباب التى دعت الى عدم رواج المصنوعات الانجليزية فيما وراء البحار لارتفاع أثمانها. ولا شك أن وجهة نظرهم وان اشتملت على حقيقة راهنة الا أننا نشك كثيراً في استطاعة أقطاب الصناعة الانجليز اجراء أى تخفيض فى الاجور وذلك للعلاقة الشديدة التى بين الاجور ونفقات المعيشة لانه كلما تقدم الانسان فى المدنية زادت

حاجياته بل وتظهر أشياء جديدة كان يراها في الماضى كماليـة ولـكنها الآن تعد في حكم الضروريات فالعامل اليوم هو غيره بالامس والعامل الانجليزى لايقل منزله فخامة عن منازل الطبقة المتوسطة وأحياناً الغنية في بلادنا ومن جهة أخرى نرى أن للعامل النفساني تاثيراً كبيراً في الاجور ومتى ألف العامل أجراً مرتفعاً فلا يمكن تخفيضه مادام مستوى المعيشة بقياً على حاله .

ويتضح من تلك البيانات أيضاً أن الاجور لم تكن متمشية مع تكاليف المعيشة فى المدة مابين عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٢ وذلك راجع الى التقلبات السريعة التى كانت تنتاب الاسعار في تلك المدة ولعدم ثبات قيمة النقد وهذا مايحدث غالباً على أثر الحرب للارتباكات المالية التى تحدث بالبلاد ولخزينة الحكومة بوجه عام إذ لاتكون قد انتهت من تسوية ديونها التي تكون قد اقترضتها . ثم اننا إذا تأملنا في هذه الاحصائيات لرأينا أن الاجور قد أخـذت في الاستقرار منذ ثبات الاسعار أى منذ سنة ١٩٢٢ ولا يزال الحال كذلك حتى أيامنا هذه ولـكن ينبغي أن نلاحظ أيضا أن تكاليف المعيشة قد أخذت أخيراً فى الهبوط وهذا مايراه أقطاب الصناعة الانجليز ويحاولون تخفيض الاجور نتيجة لذلك . هذا ويمكننا أن نستنتج منها أيضا أن الاجور كانت آخذة فى الصعود تدريجياً من سـنة ١٨٩٢ حتى سنة ١٩١٤ ولـكن صعودها هذا لم يكن سريعاً أو فجائياً وعليه فيمكننا أن نقول أنه كان بمثابة ارتفاع تدريجي نظراً لزيادة تطلبات المعيشة والتى نتجت عن تقدم الانسان فى الحضارة والرقى . فلو أن هذه الزيادة التدريجية المتمشية مع التقدم الطبيعي للحياة العامة قد سارت فى طريقها ولم تعترضها الحرب العظمى وما جرته من نقص فى قيمة النقود وارتفاع في النفقات العامة للمعيشة لما زادت أجور العمال كما قدر الاخصائيون عن ١٥ في المائة عن مستواها فى سنة ١٩١٤ ، لذلك يرجو أقطاب الصناعة فى بريطانيا

وقد أخذت الاسعار فى الاستتباب أن ترجع الاجور الى حدودها العادية الطبيعية وهم لايقصدون بذلك أن ترجع الى ما كانت عليه قبل الحرب ولكنهم يرون أن الزيادة اذا عادلت ٣٠ في المائة عما كانت عليه فلا غبن في ذلك على العامل

كذلك يتبين ارتفاع الاجور في خمس صناعات هامة تضم عدداً وافراً من العمال وهي صناعات البناء والتعدين فى مناجم الفحم والزراعة والهندسة والسكك الحديدية ولم يأت التقرير بأجورهم الا منذ عام ١٩١٤ نظراً لما امتازت به حالتهم من ارتفاع هائل عقبه هبوط سريع وأهم مايمكننا استنتاجه أن الاجور في الخمس صناعات كانت تسير جنبا الى جنب حتى وصلت الى نهايتها عام ١٩٢٠ ولكن هبوطها كان يعكس ذلك إذ لم يكن منتظما أو متناسباً وذلك راجع بلا شك الى علاقة العمال بأصحاب رؤوس الاموال ثم الى قوة نقابات العمال التي ينتمي اليها كل عامل . وهناك أمر جدير بالعناية وهو ان عدم المساواة في نسبة تخفيض الاجور كان وضع عناية الكثيرين من الممولين لذلك عمدوا الى العمل على مساواتهم وهذا سبب تقارب بعضها أحيانا ولكن أجور الفحامين قد أخذت مع ذلك فى النقصان أخيراً .

وعلى ذكر نقابات العمال نقول ان لها فضلا عظيما في حل معضلة مستوى المعيشة حتي اقتنع الممولون بأن للعامل حقوقا ولا يليق به أن يعيش في مستوى أقل من حد معين فالعامل اليوم يحدد هذا المستوى والممول يحدد انتاجه تبعا لذلك ولكنه يعمل مافي استطاعته ليحصل على انتاج يعادل كل زيادة فى الاجور واذا كان مستوى المعيشة المحلى في مقاطعة ما أعلى منه فى أخرى فان الممول يجعل العامل يشتغل لينتج أكبر كمية ممكنة وعلى ذلك فنظرية تحديد الاجور حسب مستوى المعيشة للعامل لاتتنافر مع نظرية تحديد الاجور حسب كفاءة العامل التى

تحدد مرتبه فاذا اتضح تناسب المرتب مع الانتاج تناول العامل مايريد من أجر. ولا نقصد بذلك أن العامل فى قدرته أن يرفع أجره كلما تراءى له ذلك أو كلما رغب في الزيادة فى الانفاق ولكن نقابات العمال هى التى تحدد الآن مستوى المعيشة وكل ما يدعو الى التفاف العمال حول نقاباتهم يزيد من قدرتهم على تحديد أجورهم.

هذا ويجدر بنا أن نشير أيضا الى حقيقة هامة وردت فى تقرير وزارة العمال وهى أن الزيادة العامة فى الاجور عن الساعة قد زادت بنسبة تتراوح ما بين ٧٠ و ٧٥ في المائة وذلك في مجموع أيام الاسبوع كما بينا ولكن الزيادة الحقيقية فى الساعة هي بنسبة ٩٠ و ١٠٠ فى المائة ولبيان سبب هذا الفرق نقول أن تكاليف الانتاج تتوقف كثيرا على أجر العامل الذى يتناوله و بعبارة أخرى اذا زيد أجر العامل الاسبوعي نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة تحتم على الممول أن يرفع أجره في الساعة بنسبة عظيمة لان ساعات العمل قلت كثيرا وحتى لانبالغ في أن الزيادة هائلة ، نقول أن العامل يعوض الى حد ما عن تلك الساعات التى لايعمل خلالها بزيادة انتاجه نتيجة لما يأخذه من الراحة اللازمة لاستعادة نشاطه.

حقيقة أخرى ينبغى أن نسجلها وهي أن العامل العادى قد زاد أجره بنسبة تفوق الزيادة فى أجر الطبقات الراقية من العمال الفنيين ولعل ذلك يرجع الى كثرة عدد العمال العاديين وعدم مقدرة أصحاب رؤوس الاموال على زيادة النسبة تدريجيا لجميع طبقات العمال.

مناجم الفحم فى أوروبا

« وسياسة الدول إزاءها »

مقدمة — انجلترا واضراب سنة ١٩٢٦ — فرنسا ومنع استيراد الفحم — سياسة الممالك الاخرى — مصر والقوى المحركة

﴿ مقـــــدمة ﴾

منذ أكثر من مائة عام ، كانت الاخشاب مادة الوقود ، ولم يستعمل الانسان مادة أفضل منها قبل الاهتداء الى قوة البخار . الا أن الكثيرين يؤكدون أن الصينيين استخدموا الفحم منذ الاجيال الاولى وبلادهم أغني مناجم الفحم ولو أن الصينيين لا يستخرجون منها الا ما ندر . وقد عرفه أيضا قدماء الاغريق والرومان ، ولكن استعماله كقوة محركة لم يعم الا منذ الانقلاب الصناعى .

وهذه المادة لا يظهر مالها من الاهمية ومن الاثر الاقتصادى الا فى الممالك الصناعية . فأى شلل يصيب حركة استخراجها يؤدى حتما الي نتائج وخيمة لاتقل عما يصيب الفلاح المصرى على أثر هبوط أسعار القطن ، وما يصيب البلاد من اضطراب في الحركة الاقتصادية . فالفحم مادة التدفئة فى منازل الممالك الشمالية من الكرة ، والقوة المحركة للصناعة عامة ، ومنه يستخرج الغاز الذى يستخدم فى الاضاءة والتدفئة وهو ينبوع لا ينضب لرجال الكيمياء الذين يستخرجون منه المواد

اللازمة للصباغة والامونيا التى تستخدم في صناعة كثير من الاسمدة الصناعية .

ربما تجب ملاحظته أن حقول الفحم قد أدت الى نشوء مدن تختلف اختلافا كليا عن بقية المدن فى طبيعة تكوينها ، فهى مجموعة من حقول مشتتة تتكون منها المدينة . ولا يزال سكان مدينتي جلاسجو وبيزلى يتنازعان في أيهما ضاحية للاخرى مما يدل على صعوبة التفرقة بين المدينتين ولو أنا قارنا بين مدن انجلترا التي نشأت أثر الانقلاب الصناعى وبين تلك التى قامت فيها الصناعة الالمانية لاتضح لنا جليا أن الصناعة انتقلت في الاولى الى حيث يوجد الفحم ، أى أنه قد ظهرت فيها مدن جديدة بينما قامت الصناعة فى مدن الثانية التى لها شهرة تاريخية .

والفحم هو بقايا أشجار اختفت فى العصور الاولي تحت الارض بسبب ما ينتاب القشرة الارضية من التغير بفعل الحرارة الباطنية فتقدت جزءا عظيما من الايدروجين والاكسيجين ولم يتبق فيها سوى الكربون ويوجد بين الصخور طبقات عظيمة منه قد يبلغ سمكها أربع أو خمس أقدام وقد لا يتجاوز أحيانا ثماني عشرة بوصة. والمعدنون الذين يشتغلون في مناجمه يلاقون مشقات عظيمة عند استخراجه . وإذا كانت طبقاته كثيفة أمكن العامل أن يقف منتصبا أثناء عمله ولكنه يضطر إلى الجلوس إذا كانت الطبقات رقيقة . والحقيقة أن العامل فى مناجم الفحم يتعرض لاخطار جسيمة نتيجة الرطوبة التى تحيط به والتى قد تصل الى فيضان يؤدى إلى غرق الكثيرين من العمال . وبالعكس قد تشتد الحرارة أو ينتشر الغاز الذى يؤدى إلى اختناقهم في لحظات معدودة ، فلا غرابة

اذن إذا سمعنا عن اضرابهم بين آونة وأخرى ، فعليهم قوام الصناعة ونجاحها يعزى اليهم ويكفيهم مايتعرضون اليه من الاخطار التى لا يبالون بها كثيرا وهم ينتظرون إزاء ذلك الراحة الكافية والاجور التى تتناسب مع جهودهم .

﴿ انجلترا واضراب سنة ١٩٢٦ ﴾

وقد اشتهرت بلاد الانجليز ، منذ قيام الصناعة الحديثة ، بوجود كميات عظيمة من الفحم الامر الذى ساعدها كثيرا على أن تتبوأ مركزا ممتازا بين الامم الصناعية فلا توجد أمة تتفوق عليها في الوقت الحاضر سوى الولايات المتحدة التى يبلغ مايستخرج من مناجمها حوالى ٥٠٠ مليون طن ، أما بلاد الانجليز التي تنتج أكثر من نصف هذه الكمية فقد امتازت بجوار السواحل ، هذا الى الحذق الوراثي الذى يمتاز به العامل الانجليزى مما لا نظير له فى سائر الممالك الصناعية الاخرى.

ولا شك أن لكفاية العامل فى الانتاج دخلا عظيما في رخص المنتجات : فالعامل الانجليزى عماد الثروة فى بلاده وكفايته تعد من الثروة العامة فيها . إلا انه بالرغم من مقدرة العامل وكثرة انتاجه لا يمكننا أن نجزم بان زيادة اجره فى السنوات الاخيرة أصبحت تتعادل مع تلك الكثرة لان الاجور قد زادت حتي أصبحت ضعف ما كانت عليه قبل الحرب . وقد تنبأ الاستاذ جيفونز سنة ١٨٦٥ « بأن اثمان الوقود سوف تزيد في أجل قصير الى درجة تؤثر فى تجارة البلاد الانجليزية وصناعتها تأثيرا سيئا ، وانه سوف يكون من وراء ذلك مايوقف التقدم والرقي

الصناعى الذى تقدمت به انجلترا بقية الامم ، وقد ظهر تأثير أقواله عام ١٨٧١ اذ تشكلت لجنة لبحث مسألة الفحم وما يتفرع منهامن مشكلات الاجور وساعات العمل ونصيب العامل من الراحة وحقوقه ازاء اصحاب رءوس الاموال . وأول اضراب يذكره التاريخ للمعدنين كان عام ١٨٩٣ واستمر ١٧ اسبوعا وكان من أهم نتائجه تنبيه الاذهان للحالة السيئة التي كان المعدنون يعملون فيها . أما اضراب العمال الذى قاموا به سنة ١٩٠٦ فقد أثر تأثيرا سيئا فى الصناعة الانجليزية . والحقيقة ان اضرابهم قدقضي على آمال المنتجين عامة . وامتازت تلك السنة بأزمة عالمية شملت كثيرا من الاصقاع ولا تزال الامم الزراعية والصناعية تعانى آثارها الى الآن فكانت أهم ظواهرها قلة فى الاستهلاك ، وهبوط هائل في الاسعار ، وزيادة فى عدد العاطلين . لذلك لاغرابة إذ رأينا انجلترا تئن من آثار تلك الصدمة ولكنها أثبتت للجمهور الانجليزى أن لامندوحة من العمل على ابتكار خير الطرق لتخفيض أثمان تكاليف السلع لان العمال الذين طالبوا بزيادة أجورهم لم يلجأوا إلى ذلك الا نتيجة لغلاء المعيشة . وفي أثناء تلك الازمة كان أصحاب المناجم لايجدون بداً من اغلاقها تخلصا من اعبائها . ولم يأت نوفمبر سنة ١٩٢٦ حتي بلغ عدد المناجم التى أغلقت ٢٨٦ يشتغل فيها ٣٠٠ ألف عامل . الا أن بعض المناجم الاخرى لجأت الى حل ناجع وقاها شر الاغلاق وايقاف العمل فيها ، وذلك بانضمامها لبعضها وتوحيد ادارتها اقتصادا فى النفقات وهو حل وإن أفاد أصحاب رءوس الاموال الا أنه عاد بضرر لبعض العمال ، وقد حصل ذلك فى مقاطعات كثيرة أخصها ويلز الجنوبية ويوركشير الجنوبية أيضا . وهذا الانضمام

قد أدى الي انتاج أقصي مايمكن تحت اشراف إدارة مشتركة . ويبلغ مايستخرج من مناجم المقاطعتين نتيجة للنظام الجديد خمسة ملايين من من الاطنان فى العام

﴿ فرنسا ومنع استيراد الفحم ﴾

أما الحكومة الفرنسية فقد عمدت أخيراً الى حماية أصحاب المناجم من المنافسات الاجنبية وأرادت فى الوقت نفسه أن تشجعهم ليزيد مايمكن استخراجه من المناجم الفرنسية ، لذلك صدر قرار فى مايو سنة ١٩٢٧ بمنع استيراد الفحم إلا بترخيص من الحكومة ولكن قرارها لم يأت بما كان منتظراً من زيادة التجارة الفرنسية في الفحم أما قبل صدور قرارها فقد كانت فرنسا تستورد بمعدل ١٫٠٦١٫٦٠٠ طن في الشهر من الفحم منها ٧٩٢٫٩٠٠ طن كانت تستوردها من انكلترا وقرارها هذا قد ينتهى في أول عام ١٩٢٨ ولكن هناك جهوداً عظيمة يبذلها أصحاب المناجم ليحملوا الحكومة على الاستمرار في سياستها ، ولكن الاحصاءات قد أثبتت أن النقص في استيراد الفحم لم يحصل إلا بالنسبة للواردات الاجنبية الالمانية وان واردات فرنسا من الفحم لم يهبط رقمها كثيرا . ولكن من الواضح أيضا أن سياستها قد نجحت الى حد كبير فى تصريف كثير من المخزون من الفحم فى أسواق فرنسا ، الا أن هذه الاجراءات لم تتعد أنها علاج وقتي لا يمكن أن تعول عليه الحكومة ولكن اصلاح مناجمها الواقعة على حدودها الشمالية الشرقية والتى خربتها أثناء الحرب الكبرى هجمات الجيوش الالمانية المتوالية يؤدى الي ثبات مركزها أمام

المنافسات الاجنبية ولو الى حد ما . ومناجمها تحتاج الى كثير من الاصلاح الذى يعيد اليها مكانتها التى كانت لها قبل الحرب.

على أننا نرى من ناحية أخرى أن المناجم الفرنسية لا تكفى ما تحتاج اليه المصانع الفرنسية ، ولذا فلا يمكن لفرنسا أن تعتمد على مناجمها فحسب أما المناجم التى في الهضبة الوسطي فهى أساس الصناعات التي تقوم فى سنت اتين وغيرها ، حيث توجد مناجم الحديد بكثرة فيمكن استخراجه واستخدامه في الصناعة . هذا الى أن الفلاحين يقومون بتربية دودة القز فى الجزء الادني من حوض نهر الرون . ويمكننا أن نقول بوجه عام أن قلة مناجم فرنسا قد أدت الى تأخرها فى الصناعة اذا نحن قارناها بانجلترا والمانيا والولايات المتحدة . واذا أضفنا مايستخرج من حوض نهر السار الى مايذتج من سائر المناجم ماتعدى مجموع المستخرج خمس ماتدره مناجم انجلترا . وقد نتج عن ذلك أن أعمال التعدين وتجارة الفحم أصبحت فيها محدودة . فبينما نرى أن نسبة الفلاحين الفرنسيين تفوق الصناع منهم نرى عكس ذلك فى انجلترا فالصبغة الزراعية تغلب فى الاولى ، بينما نرى مدن الثانيه القاتمة ودخان مصانعها يملأ الجو ويفسد الهواء فيها .

﴿ سياسة الحكومات الاخرى ﴾

وقد حذت أسبانيا حذو فرنسا عند ماأصدرت الاخيرة قرار مايو تشجيعا لاستخراج الفحم فى بلادها ولكنها اتبعت طرقا عملية لتحقيق أغراضها فحتمت على بعض الهيئات أن تستهلك نسبا معينة تتراوح ما بين ٥٠ و ٩٠ ٪ من مجموع ماتستنفذه أفران معاملها . وأهم هذه الهيئات

الاسطول الاسباني والشركات الملاحية التي تمد اليها الحكومة يد المساعدة ، وكذلك السكك الحديدية ومعامل استخراج الغاز وبالجملة جميع الهيئات التى تقوم بالخدمات العامة . وقد تبعت سياستها مستعمراتها فى ذلك أيضا إذ حتمت على محطات الفحم فيها أن تستورد الفحم المستخرج من المناجم الاسبانية . ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن ما يستخرج من مناجمها لاتزال أثمانه مرتفعة بالنسبة لما يرد من الخارج . أما أرباب الصناعات فيها فقد أدركوا عظم الفرق بين المستخرج من مناجم بلادهم وهو من نوع واطيء هذا الي غلو ثمنه ، ولذلك فهم يطالبون حكومتهم الآن بايقاف قرارها وإباحة إستيراد الفحم من الخارج بدلا من اضطرارهم الى استعمال فحم بلادهم ويعرف باسم فحم استوريا ، وهم لايرون فى ذلك أى ضرر لان فحم بلادهم يصدر الي الخارج وتستورد بلادهم أنواعاً جيدة. هذا الي أن فحم مناجمهم يستخدم لاغراض خاصه .

أما بلجيكا فتعتبر الآن مصدرة وموردة للفحم في آن واحد فهى تصدر الانواع التى تحويها مناجمها لتستورد منتجات عالية النوع . ويمكننا أن نقول بوجه عام أن سياستها التجارية ليست متناسبة فارة يرتفع رقم صادراتها وأخرى يرتفع رقم وارداتها ، ولكن المستخرج من مناجمها الآن أكثر مما كان قبل الحرب إذ قامت الحكومة باصلاحها وجعلتها صالحة للاستخراج بعد أن دمرتها الجيوش الالمانيه ، ولكن صناعة التعدين عامه آخذة فى النقصان بسبب المنافسات الاجنبيه . وقد كانت حكومتها تريد تقييد الوارد من الخارج ، ولكن التجربة التي قامت بها فرنسا واصطدمت بالفشل التام جعلت الحكومة البلجيكية

تعدل عن فكرتها ، ولكنها ألفت لجنة مهمتها بحث مسألة الفحم وما يجب على الحكومة أن تتخذه إزاءها ، وذلك لان العمال في حالة قلق شديد ولا تزال البلاد تنتظر أعمال تلك اللجنة ونتيجة بحوثها بفارغ الصبر .

وقد ظهر أخيراً منافس عظيم لانكلترا في تجارة الفحم وهي هولنده التي لم تكن ذات أهمية تذكر فى تجارته وخصوصا قبل الحرب التى جعلتها تذوق الامرين لتخريب كثير من المناجم التى فى القارة وانصراف بريطانيا الى تموين أساطيلها ومعاملها : ومملكة هولنده تعد فى الواقع قطراً زراعياً أكثر منه صناعيا ولكنها أخذت تعمل على تشجيع أصحاب المناجم حتى أنه يبلغ ما تستخرجه الآن فى العام نحو ثمانية ملايين من الاطنان وهي في الوقت نفسه تعد من الممالك التى تستورده لان مقدار إنتاجها لا يكفي لما تحتاج اليه معاملها . وقد أدركت ضرر اعتمادها على الدول الاخرى وخصوصا أثناء الحرب حين ترتفع أثمان الوقود ارتفاعا فاحشا .

وتستورد ايطاليا من الفحم بمعدل ١٥ مليون طن في العام ، وكانت تستورد عشرة ملايين طن قبل الحرب ، وتعتمد في ذلك على انكلترا ولكن حوادث الاضراب وما نتج عن الحرب الكبرى من زيادة أجور العمال فى انكلترا جعلها تعتمد على المانيا كما تعتمد الآن أيضا على بولنده. ونذكر أنه في أثناء اضراب العمال الانكليز الاخير اعتمدت ايطاليا على أمريكا فى استيراد ما يلزمها من الفحم . ويمكننا أن نجزم أن العلاقات الاقتصادية بين المانيا وايطاليا آخذة فى الازدياد زيادة مضطردة بدليل

أن مااستوردته الثانية من الاولى من الفحم قبل الحرب لم يتعد ٨٩٠ الف الف طن ولكنها استوردت حوالى تسعة ملايين طن عام ١٩٢٧ . وينبغى أن نتذكر أن ايطاليا وان استوردت كثيرا من الفحم إلا أنها تعد فى مقدمة الممالك التى تستخدم القوة المائية في إدارة الآلات وتسيير قطرها الحديدية .

ونذكر أخيرا بولنده ومركزها بالنسبة لمادة الوقود التى تعتبر الآن عماد الصناعة في كل قطر فمكانتها الاقتصادية لاتقل الآن عن مكانة الدول الاخرى بعد أن نالت استقلالها ولكنها تعتمد كثيرا على الموانيء الالمانية لتصدير الفحم . وقد ظهرت مقدرتها أثناء حركة الاضراب فى انكلترا إذ زادت صادراتها زيادة عظيمة نظراً لقربها من أسواق القارة الاوروبية ولرخص أجور العمال بها . ولذا تحاول بولنده أن تقنع رجال الحكومة الالمانية ليوافقوا على منح التسهيلات اللازمة لاستيراد الفحم البولندى . ولكن الالمان يعارضون هذه الفكرة كثيراً ويعملون علي إحياطها بكل قواهم لان بولنده لاتصدر الفحم الا لانه يزيد عن حاجة مصانعها فتعرضه بأسعار منخفضة ، وهذا يعود بلا شك بأوخم العواقب على أصحاب المناجم وأقطاب الصناعة الالمان . ثم إن الروسيا وان كانت من أغني الامم لامتلاكها مساحات عظيمة تحوى مناجم عدة وهي لاتقل عن ٨٠ الف ميل إلا أن حركة استخراج الفحم ضئيلة اذا قيست بالنشاط الذى نراه في الممالك الصناعية الاخرى أمثال انكلترا والمانيا .

﴿ مصر والقوى المحركه ﴾

والآن وقد رأينا مركز كثير من أمم أوروبا وسياسة حكوماتها تجاه مسألة الفحم ، ونحن نعلم أنه لا يوجد بالاراضي المصرية رواسب فحمية حتى اضطررنا لان ندفع خمسة عشر جنيها ثمنا للطن أثناء الحرب الكبرى ، ولولا شركة البترول التي تقدمت الى الحكومة فأمدتها بما يلزمها منه لاصطدمت البلاد بمشكلة هائلة ربما أدت الى وقوف المواصلات، ولكن الاوهام التي قامت في الاذهان من أن مصر بلاد زراعية ولا ينتظر أن تكون صناعية قد تبددت الآن فقد كان القرن التاسع عشر يعتبر عصر البخار ولكن القرن العشرين هو عصر الكهرباء بلا شك . وأمامنا عدة شعوب لا يوجد بها الفحم ، ولكن الصناعة قائمة فيها بفضل القوة المستخرجة من مساقط المياه فيها كسويسرا وايطاليا وغيرهما . ولدينا كذلك سد أسوان وبه ١٨٠ عينا تسمح للمياه بالمرور فيها كلما أريد ذلك. وقد بلغ مجموع ما أنفق عليه ٥ ملايين من الجنيهات . والغرض منه أن يحجز جنوبيه مقداراً من مياه النيل لكي تروى بها الارض في فصل الربيع وأوائل الصيف ، ولا نخشي علي المصانع إذا نحن استخدمنا قوة المياه لان الخزان يكون زاخرا بالمياه فقوة اندفاع المياه تحفظ استمرار الصناعة على مدار السنة والقوة المتدفقة من الخزان يرجح الكثيرون أنها كافية لتمد الوجه القبلي علي الاقل بالكهرباء اللازمة إذ تتدفق المياه في شهر سبتمبر بسرعة ٨١٨٥ مترا مكعبا في الثانيه .

وينبغي أن نذكر أيضا أن العوائق التي يقولون أنها تعوق الصناعة

قد ذللت من نواح كثيرة وأهمها جفاف الجو فى مصر فقد تمكن العلماء من إيجاد جو صناعي داخل المصانع فليست مسألة الوقود أو الجو بعائقتين لقيام الصناعة ، ولدينا اليد العاملة وهي أرخص بكثير من الممالك الاخرى . هذا الى وجود المواد الخام كالقطن وغيره ولا ينقصنا رؤوس الاموال فهى متوافرة أيضا فى بلادنا انما يعوزنا قوة العزيمة والتعاضد ومعرفة خير السبل لاستثمار أموالنا فقد بقينا سنين طويلة نعتقد ألا مظهر للثروة إلا فى الملكية العقارية ولم نعر المشروعات المنتجة الحديثة أدنى أهمية ولكن الواقع أن استقلال البلاد السياسي لاتكون دعامته قوية متينة ما لم يكن عماده الاستقلال الاقتصادى . وكفانا ما أصاب البلاد بسبب اعتمادها على إنتاج القطن وحده . ولا زلنا ننتظر ذلك اليوم الذى نرى فيه المصانع منتشرة فى طول البلاد وعرضها بفضل القوة الكهربائية التى نعمل علي استخدامها من المياه المتدفقة من السدود العديدة القائمة علي النيل .

التنافس الصناعى بين الدول الاوروبية

« الازمة الصناعية فى لنكشير »

مقدمة ـ المدن الشهيرة وأسباب أزمتها ـ المنافسات الاوروبية ـ
منافسة الامم الشرقية ـ الحاجة الى توحيد الجهود

﴿ مقدمـــة ﴾

اشتهرت انجلترا ، منذ زمن بعيد ، بصناعة المنسوجات على مختلف أنواعها. وعدد مغازلها وأنوالها يفوق ما يملكه كثير من الامم الاخرى ، ولكنها لاتستهلك مع ذلك إلا سدس ماتنتجه معاملها . أما بقية مصنوعاتها فتصدرها الى الخارج وتبيعها فيما وراء البحار . ومن يوم أن أصبحت الصناعة آلية أى منذ الانقلاب الصناعى تبوأت انكلترا مركزاً ممتازاً بين بقية الامم ، وخاصة فيما يختص بصناعة المنسوجات القطنية . وأصبحت للعامل الانكليزى مهارة فنية موروثة لايضارعه فيها عامل فى أى قطر آخر . وقد ظلت هذه المكانة الى ما قبل الحرب الكبرى إذ أخذت منافسة الامم الاخرى تظهر جليا ، وبدت أمم صناعية أخرى في عالم الصناعة سرعان ما اخترقت الصفوف وظهرت سلعها في السوق منافسة البضائع الانكليزية .

وقد ظلت المنافسات قائمة أثناء الحرب ، حتى اذا وضعت أوزارها وأخذت الامم تستعيد مكانتها الاقتصادية أصبح ظاهراً للعيان أن انكلترا قد تقهقرت

الى الوراء في كثير من أسواق العالم . والآن تواجه لنكشير أزمة لم تعرف مثيلتها تلك المقاطعة من قبل .

ونحن إذا قلنا لنكشير اتجهت الانظار الى تلك المقاطعة التى يرسل اليها معظم أقطاننا ، فعلاقاتنا بهم على جانب عظيم من الاهمية . واذا تتبعنا حالتها الاقتصادية فيرجع ذلك الى أنها أكبر عميل لنا ؛ وقوتها الشرائية تحدد أسعارنا الى حد كبير . وما الازمة المالية الا نتيجة تدهور مستمر بدأ منذ سبع سنين . ومن جهة أخرى فهذه المقاطعة لا تمتاز بجودة بضاعتها فحسب ولكنها مركز تجارى هام للاقطان حيث يقيم كبار رجال المال ولديهم طلبات البضاعة من أقاصى الارض . والمادة الخام التي تقوم عليها صناعة المنسوجات في تلك المقاطعة هى الاقطان على مختلف درجاتها وتستوردها من الاجزاء الجنوبية من الولايات المتحدة وبعض ولايات الهند ومصر ومن الممتلكات الافريقية البريطانية ، ولكن بكميات قليلة من الاخيرة .

ولا بد من حلج القطن بعد جمعه لفصل بذرته عنه ثم يصدر الى أسواق العالم التى توجد غالبا فى البلاد التى تنتجه كنيويورك ، ونيواورليانس ، والاسكندرية : وبمباى . أو في البلاد التي تقوم بصناعة المنسوجات كليفربول ، ومانشستر ، وهافر ، وبريمن . ويلاحظ أن هذه الصناعة تتطلب وجود المواد الخام على مدار السنة ، ولذا فكثيراً ما يتعاقد التجار على تسليم الاقطان من درجات معينة على محصول مستقبل لم تبذر بذوره بعد ، وقد أدى ذلك الى المضاربات الشديدة التى عادت بكثير من الويلات على المضاربين ويؤكد الكثيرون أن المضاربة على الاقطان وان عادت على عدد قليل من المضاربين بالثراء الا أنها قد أدت الى إفلاس معظم من انغمسوا فيها وزجوا بأنفسهم في تيارها .

﴿ المدن الشهيرة وأسباب أزمتها ﴾

وأول من يتناولون القطن من التجار هم الغزالون وهذه هي الطبقة التى تحدد طلب المصانع الذى يؤثر فى أثمان القطن . وينقسمون الى ثلاثة أقسام رئيسية . ويرجع تقسيمهم هذا الى نوع الاقطان التى يقومون بغزلها : فمنهم من يغزلون الرتب الواطئة أو المتوسطة ومنهم من لايقومون الا بغزل الرتب العالية . فمن عامل يقوم فيها بصناعة الاصناف المنحطة التي تستخدم فى صناعة فتائل الشمع الى آخر يقوم بغزل الانواع التى لاتقل عن أحسن أنواع الحرير ، ولا شك أن هناك بوناً شاسعا بين المغزول من الاصناف المختلفة من جهة الأثمان والمجهود الذى يستلزمه كل نوع منها . ومدينة بولتون تغزل أعلى الانواع ، ومنتجاتها لايمكن التفرقة بينها وبين الحرير . ولا نبالغ اذا قلنا أن انتاج بعض المصانع فى الاسبوع لايزيد في الوزن عن حمولة عربة تدفع باليد لخفة وزن ذلك المنتج .

وفي لنكشير يقوم مقدار ثلث المصانع بصناعة الرتب العالية من القطن . ومن المؤكد أن هذه المصانع قد نجحت نجاحا عظيما في مضمار الانتاج الصناعي من حيث جودة الصنف . ولكن الطلب على البضاعة قد نقص بعد سنة ١٩٢٠ ولا يخفى أنه قد زاد نجاح هذا الثلث أثر استخدام الحرير الصناعي بعد أن تمكنوا من إدخاله مع الرتب العالية من القطن وانتاج أحسن أنواع المنسوجات التى تروج كثيراً فيما وراء البحار لمتانتها ورونقها ودقة صنعها .

ولكننا اذا بحثنا فى حال ماتبقى من معامل المنسوجات وهو عبارة عن ثلثيها ويقوم على مايرد من الاقطان الامريكية لاتضح لنا سوء حال المصانع التى تقوم بصناعة الاصناف الرديئة . والحقيقة أن آثار موسم ١٩١٩ - ١٩٢٠ قد أثرت

تأثيراً سيئا فى حال تلك المصانع ولا تزال تئن من عواقبها الوخيمة فقد اندفع أصحاب رؤوس الاموال اندفاعا لامثيل له في الانتاج بوجه عام. ومقاطعة أولدهام هى التى تقوم فيها المصانع التى تصنع الرتب الواطئة . واندفاع أصحاب المصانع حيل للكثيرين أن هذه المقاطعة ستظل أغنى مقاطعة في انجلترا فكانت تشيد المصانع بأموال قد تضخمت حتى أن المصنع اليوم فيها لايساوى أكثر من ثلث قيمته عام ١٩١٩ وما ذلك الا للشعور الذى سرى وقتئذ بان العالم محتاج الى المنسوجات وخاصة في القارة الاوروبية فكان المقدمون يروجون المشروعات العظيمة لتوسيع صناعة المنسوجات ظانين أن الاسعار ستظل مرتفعة سنين متوالية ولكن آمالهم التى شادوها ما كانت الا أضغاث أحلام وسرعان ماهوت الاسعار الى الحضيض في السنة التى تلت موسم ١٩٢٠ ولم يجن المضاربون الا ضياع أموالهم لان ثلاثه أرباع ماتنتجه معامل أولدهام يصدر الى الخارج .

وأهم الاقطار التى يصدر اليها هي الهند والصين والشرق الادني وجنوب أمريكا . فللاهلين التى تستهلك هذه البضائع قد تأثرت الى حد ما بويلات الحرب الكبرى ولكن أجورهم لم تتضاعف حتى يدفعوا أضعاف أثمان حاجياتهم . ولذا رأينا الطلب على المصنوعات الانجليزية يهبط هبوطا فادحا . وقد استمر الحال كذلك الى الآن ، وان كان أصحاب المعامل يعملون ما في قوتهم لاستعادة مركزهم ، فان جهودهم لم تتوج تماماً .

وكما تشتهر أولدهام و بولتون بالغزل كذلك بلاكبرن وبرنلى هما مراكز النسيج . أما مانشستر فلا تحوى مصانع كثيرة ، ولكنها سوق تجارية هامة للاقطان وبها مخازن عظيمة لذلك . ولا شك أن المهارة فى صناعة النسيج هي التي جعلت لمقاطعة لنكشير صيتاً بعيداً . وأصحاب معامل النسيج يشكون من صعوبتين

عظيمتين : فهم أولا تحت رحمة فريق الغزالين الذين يطلبون أسعاراً عالية بحجة ارتفاع نفقات الانتاج . وثانياً تجار الاقمشة في بلاد الانكليز وفي الخارج الذين يقللون من مشترياتهم عند ارتفاع الاسعار . وهذا مادعا الى تعطيل الكثير من الانوال . والتجار هم الذين يقومون بتوزيع البضائع التي يستهلك مايقرب من سدسها في بريطانيا ، وهذه الكمية من الطلب تكاد تكون ثابتة . أضف الى ذلك أن هناك محلات تجارية وظيفتها تصدير البضائع الى الخارج وهذه قد قاست كثيراً من نتيجة الهبوط الهائل بعد سنة ١٩٢٠ .

ويمكننا أن نقول ان العامل وصاحب رأس المال كلاهما في موقف مالي حرج؛ ولو أن الاول قد استفاد من اتفاقية بروكلند التي صدر قرارها سنة ١٩٢٣ إذ اقتنع الفريقان أن إضراب العامل أو اغلاق المصانع يعودان بالضرر على كليهما وقد تقرر الالتجاء الى التحكيم . وقد اقترح كثيرون ضرورة زيادة مدة العمل أربع ساعات وربع ساعة فى الاسبوع مع تخفيض الاجور بمقدار ١٢ ونصف في المائة . ويؤمل الكثيرون أن يرضى العمال بهذا الاقتراح محافظة على المصلحة العامة . أما المركز المالى للمصانع فمن أسوأ ما يكون وذلك لانها تقوم فى الواقع على سلفيات اقترضتها من العمال أنفسهم وهؤلاء يعرفون الحالة المالية للمصانع التى يشتغلون فيها فلا غرابة اذا رأينا أن أصحاب المصانع في وجل شديد بسبب مطالبة العمال بديونهم . لذلك يلجأ المتمولون الى المصارف لتقوم بسداد ما عليهم ولكن هذه المصارف لا يمكنها أن تقوم بمثل هذه العملية بعد أن قامت هي أيضا بعملية الاقراض لان مركزها لا يكون متينا بعد الذى قدمته من مساعدات مالية. وهكذا نرى العمال وأصحاب رؤوس الاموال وأرباب المصارف فى ضيق شديد ومركز مالى خطير .

﴿ المنافسات الاوروبيه ﴾

أما أهم الممالك الاوروبية التى تنافس انجلترا الآن فهي بلجيكا التى تمتاز بتنظيم عمليات الانتاج تنظيما مكنها من أن تتبوأ مركزاً ممتازاً بين الامم الصناعية فلقد خربت الجيوش الالمانية مصانعها فى بدء الحرب الكبرى ، ولكن أقطاب الصناعة في بلجيكا أسسوا اتحاداً شبيهاً بجمعية تعاونية في سنة ١٩١٧ أخذت تسترجع ما كان لمصانعها من نشاط ومضاء عزيمة ، فبعد أن وضعت الحرب أوزارها أمكن لهذه الجمعية أن تعيد هذه المصانع للعمل ، ولم يمض عام واحد حتى كان مليون مغزل في البلاد على أتم الاستعداد للعمل . وهذا المقدار يقدر بنحو ثمانين فى المائة من مجموع المغازل التى توجد فيها ؛ وهذه الجمعية تكاد تقوم بكل العمليات اللازمة لصناعة المنسوجات ، وقد خصصت المعامل للانواع المختلفة من عمليات الانتاج والرتب القطنية أيضا فهي تشترى المواد الخام وفي الوقت نفسه تقوم بجميع العمليات الخاصة بالاستفادة من الفضلات . ولا شك أن عملها على تقسيم العمل قد ساعدها على إنتاج أكبر كميات ممكنة بأرخص الاثمان حتى ازداد الطلب على مصنوعاتها ؛ وقد نشأ عن ذلك أن قام اتحاد آخر من ثمانية مصانع تحوى ٢٦٠ الف مغزل . وهذا مايقدر بسدس مغازل البلاد . وبالاختصار فان البلجيك وحدة صغيرة فى عالم الصناعة القطنية ولكنها مثال حسن لتنظيم الانتاج . وقد رأينا بها أخيراً ظاهرة حسنة هي ارتفاع أجور العمال وتحسن حالهم وهذا الارتفاع قد بنى على أساس اقتصادى متين ، إذ بزيادة الطلب على المنتجات قد زادت كميتها ونتج عن ذلك زيادة فى الارباح فلا يجد الممولون مانعا من زيادة أجور عمالهم تشجيعا لهم على الاستمرار فى زيادة جهودهم .

أما المانيا فتمتاز بوجود أنوال كثيرة ولكنها لاتكفى لكمية الاقطان المغزولة ، وهذا راجع الى أن انجلترا قد صدرت اليها عام ١٩٢٧ مقدار ٣٥ مليون رطل من القطن المغزول الذى لم ينسج بعد . وقد امتازت المانيا أيضا فى الماضى بصناعة البضائع التي كثيرا ماتهمل صنعها الشعوب الاخرى كالفلانلا وغيرهاومع كل فقد استردت المانيا مكانتها الاقتصادية وبدأت تظهر سلعها في الاسواق الاجنبية ، وقد نراها الآن تنافس انجلترا في الاسواق الاجنبية .

وفرنسا تعمل الآن على استعادة مركزها بعد أن فقدت ثلاثة ملايين من المغازل وآلاف الانوال إلا أن صناعة المنسوجات القطنية في فرنسا لاتعد في منزلة رفيعة ولا يزيد من يشتغلون بها عن ٢٠٠ الف منهم نحو ٦٠ فى المائة من النساء ، والكميات التى تصنع فيها يستهلك معظمها داخل البلاد . أما ايطاليا فكان لديها نصف معامل فرنسا ولكنها قد خطت خطوات سريعة في تلك الصناعة وخصوصا أثناء الخمس السنوات الماضية . وأعظم سوق للطليان هى أمريكا الجنوبية حيث يكثر العنصر الطلياني وحيث يكثر المهاجرون منهم الذين يقومون بتوزيع البضاعة الطليانية . وأخيراً نذكر أن الولايات المتحدة تعمل على أن تكون مستقلة من الوجهة الاقتصادية ، لذلك تنتج القطن وتصنع معظمه ببلادها . وتمتاز أيضا بأنها تعد أعظم مثال للانتاج على نطاق واسع ومصنوعاتها يوزع معظمها في القارة الامريكيه .

﴿ منافسة الامم الشرقيه ﴾

والصين تعد من أعظم أسواق الاستهلاك وتعتمد عليها لتكثير فى توزيع مصنوعاتها وقد ازدادت تجارة المنسوجات فيها بنسبة عظيمة وخصوصا فى الثلاثين سنة الاخيرة التى سمح فيها للاجانب باستيراد أقطانها وصنعها في الموانى الاجنبية

الواقعة على ساحلها . ولكن اليابان قد جنت من جراء ذلك أعظم فائدة وأصحاب المصانع فيها قد استفادوا من قربهم من حقول المواد الخام ثم رخص الايدى العاملة الى درجة عظيمة . والمصانع القائمة على ساحل الصين تنتج منسوجات باسعار تعد أرخص من بقية العالم أجمع . أما فى الهند فتزداد الكمية المنتجة فيها كل عام وخصوصا في الخمسة والعشرين عاماً الماضية وفي نفس المدة نقصت تجارة انكلترا بما يقرب من ٤٠ فى المائة ولا شك أن رخص أجور العمال فيها قد أدى الى رخص أثمان مصنوعاتها أما النقص في تجارة انكلترا فقد أخذت جزءاً منه اليابان . ويؤكد الكثيرون ان تجارة انكلترا مع الصين والهند قد نقصت بسبب مواجهتهما للمصنوعات اليابانية الرخيصة ، ومنافسة اليابان لم تبدأ الا منذ ألغيت ضريبة الاقطان التي كانت تفرضها الحكومة على الوارد الاجنبي . ولليابانيين من قوة عزيمتهم أعظم مشجع على الاستمرار في منافسة غيرهم من الامم . ولم تظهر اليابان كأمة مصدرة للمنسوجات الا منذ اثنتى عشرة سنة تخصصت أثناءها فى صناعة الرتب الواطئة من الاقطان ، ولكنهم قد بدأوا الآن يصنعون الرتب العالية أيضاً : فبينما تصدر انكلترا التى لها قدم راسخة في الصناعة منذ الانقلاب الصناعي ماقيمته ثلاثة جنيهات من المنسوجات تصدر اليابان الحديثة في عالم التصدير ماقيمته جنيه واحد . وقد زادت صادراتها الى الهند والصين أضعاف ما كانت عليه منذ الاثنتى عشرة سنة ، بل ان صادراتها قد وصلت الى عشرين مرة بالنسبة لما كانت عليه صادراتها الى جزائر الهند الشرقية الهولندية . أما هذا النجاح الذى لاقته اليابان فيرجع الى الاتحاد الوثيق الكائن بين المنتجين أى المستوردين للاقطان الخام والغزالين وأصحاب الانوال والذين يقومون بعمليات التصدير ، هذا الى أن هذه الهيئات تضمها هيئات قوية منظمة يمكنها أن تتفاهم فيما يرقى الانتاج العام .

﴿ الحاجه الى توحيد الجهود ﴾

وقد اقترح كثيرون حلولا مختلفة لحالة لم كثير السيئة التى تكاد تقضى على مصالح الملايين من الانكليز ونأتى هنا برأى المستر برنارد الجر وهو من كبار الماليين في مانشستر فهو ينادى بضرورة اتحاد أصحاب المصانع ويثق بفائدة اتحاد المنتجين لسلع معينة (١) ، أو لطور من أطوار الانتاج حتى يمكن منافسة اليابان فيما وراء البحار وخاصة فى الصين ولا يرى ضرورة لاتحادهم تحت لواء واحد يجمعهم جميعا خوفا من الاحتكار وما ينشأ عنه من الاضرار ، ولكنه يقصد عدة من الاتحاد تعمل على حماية مصالح كل طائفة منهم ففى بعض فروع الصناعة لو سلمنا بضرورة الحرية الفردية ، إلا أن الانتاج على نطاق واسع قد يفيد بنسبة أعظم وهذا مادعا الى نشاط الممالك الاخرى ولا شك أن الاتحاد الذى يجمع جماعات انتاج المنسوجات يفيدهم كثيراً لان جهود المعامل مشتتة في الوقت الحاضر وقد اقتنع الآن كثيرون من جمعيات الغزالين ـ وخاصة جمعية مانشستر وهى أعظم تلك الجمعيات ـ بضرورة تعاون طوائف الانتاج الاخرى وتفتخر جمعية مانشستر بانها قد ثبتت كثيراً إزاء المنافسات الاجنبية ولذلك يتساءل الكثيرون لماذا لا تقوم الطوائف الاخرى بانشاء جمعيات كهذه حتى تتوحد الجهود ويمكن اقتصاد كثير من النفقات فتقل أثمان المنتجات وينادى المفكرون بان الانتاج فى جميع العالم قد وحدت الجهود التى تبذل في سبيل العمل على انقاص نفقاته مع زيادة كميته إلا فى انجلترا ، وهم يقولون : إن لانجلترا من التسهيلات ما لا يتوافر لغيرها من

---

(١) يلاحظ أن هناك بونا شاسعا بين مايقصده هذا المالى وبين اتحاداً قطاب الصناعة الذى أشرنا اليه فالاخير لايخرج عن كونه هيئة تعبر عن رغبات أرباب المصانع وتمدهم بالمعلومات اللازمة لهم.

الامم الاخرى، فلديها مهرة الصناع والاستعداد الجوى ، هذا الى أسطولها التجارى العظيم ، ومعرفة الانكليز بأسواق العالم.

ان انكلترا تستخدم من الاقطان المصرية ضعف ما تستخدم المانيا وفرنسا وايطاليا واليابان كلها مجتمعة ، والانواع المصرية التى يصنعها العامل الانكليزى لايمكن التفرقة بينها و بين المنسوجات الحريرية ، ومهارته لاتعادل فى بقية الامم ، و بينما تستخدم اليابان بالة واحدة من القطن المصرى تستخدم انكلترا عشراً منها و بالعكس فبينما تستخدم اليابان عشرين بالة من الاقطان الواطئة الرتبة تستخدم انكلترا بالة واحدة منها. وهذه بيانات تدلنا على أن لانكشير قد لاتستهلك أقطاناً أكثر من اليابان من حيث الكمية ، ولكنها تمتاز بقيمة إنتاجها إذ تستخدم رتبا عالية تحتاج الى جهود كثيرة من الايدى العاملة ، ولذلك نرى أن قيمة المنتجات الانكليزية من المنسوجات عظيمة.

وأخيراً فان المفكرين من الانكليز يرون ضرورة العمل على تحسين منتجاتهم في الرتب العالية الحالية ، لان اليابان - وغيرها من الامم التى نجحت في مزاحمتها مزاحمة عظيمة في منتجاتها من الرتب الواطئة - لاتلبث أن تقوم بجهود كالتى بذلتها في الرتب الواطئة ، و بذلك تقضى على أعظم ما تمتاز به لنكشير وهى الشهرة العالمية التى لمنسوجاتها القطنية.

الولايات المتحدة واستثمار أموالها فى الخارج

« هل تحقق القوة المالية فكرة الجامعة الامريكيه ؟ »

مقدمة — نظرية التكاليف النسبية — الحالة المالية قبل الحرب وبعدها — أين تستثمر أموالها وكيف تستخدمها — خاتمة

﴿ مقـــدمة ﴾

فى أواسط شهر يناير عام ١٩٢٨ نقلت الينا الصحف أنه قد عقد مؤتمر في هافانا عاصمة كوبا الغرض منه تقوية أواصر الصداقة بين جمهوريات القارة الامريكية ، بغرض التعاون السياسي والاقتصادى، ولا يجاد مجموعة قوية تنافس القوات الاوربية وتعمل على نقل مركز المدنية الحديثة الى تلك القارة بما في ذلك من القوات المعنوية والمادية .

ويمكننا أن نقول بوجه عام : أن هذه الفكرة قد اختمرت فى رؤوس ساسة أمريكا منذ أن أعلن مذهب مونرو الذى يعتبر أن أى تدخل فى شئون أية جمهورية أمريكية يعتبر بمنزلة عمل غير ودى موجه الى حكومة الولايات المتحدة . ثم ازداد الساسة يقينا أثر افتتاح قناة بنما ، إذ لسهولة المواصلات أثر عظيم يجعل الامم لا تبالى بشيء عند تنفيذ أغراضها، وتحقيق ما ترمى اليه . فالاسطول الامريكى اليوم منتشر شرقا وغربا ، ولا يجد أى صعوبة فى الطواف حول الشواطىء الامريكية .

وفكرة الجامعة الامريكية ان لم تتحقق الآن فالايام كفيلة بتحقيقها

وإذا لم تكلل أعمال المؤتمر بالنجاح ، فليس ذلك بعائق عن العمل على نجاح الفكرة بكل الطرق فى المستقبل . وما كان لأمريكا أن توافق على انقاص التسليح عامة والبحرى خاصة . وفى عقول ساستها اراءهم التى ترمى الي المنافسة البحرية والتجارية . ولا غرابة اذا سمعنا بفشل مؤتمر نزع السلاح ، فالامم لاترضي بفناء شخصياتها فى الوقت الحاضر ، ولا تزال الظنون تساورها فى أغراض المؤتمرين وستظل كذلك حتي ينقلب شكها يقينا ، ويعتنق الناس مذهب العالمية ، ويؤمنون بضرورة عصبة الامم ، ليكون من أهم أغراض انشائها منع الحرب والالتجاء الي التحكيم ، كما يرجو ذلك بعض الساسة الآن. وما دامت القوة التنفيذية معدومة الآن لتلك العصبة فلن يرجي منها نفع من الناحية الحربية ، كما أثبت ذلك الواقع وخاصة فى الخلاف الذى نشأ منذ سنين بين ايطاليا واليونان أثر حادثة قتل اتخذتها الاولى ذريعة للتهديد والوعيد وتنفيذ أغراضها بالقوة .فنفسية العالم تسير اليوم نحو الاستئثار بالسلطة ولا تزال متشبعة بروح البقاء للانسب .

ولكن ينبغي أن نسجل حقيقة أخرى وهى أن عصبة الامم وان كانت دائرة نجاحها في كثير من الشؤون الحربية محدودة ، الا أنها قد نجحت الي حد كبير في تخفيف ويلات الانسانية بواسطة لجانها التى تعمل لحل المعضلات الاجتماعية والعمرانية وفضلها لا ينكر من الوجهة الادبية والصحية .

﴿ نظرية التكاليف النسبية ﴾

والولايات المتحدة تعد في الوقت الحاضر أكبر وحدة اقتصادية فى العالم تمتاز باستقلالها نسبيا عن سائر الدول الاخرى . إلا أنه يلاحظ أن التجارة الخارجية أساسها الآن نظرية التكاليف النسبية . ولا شك أنه يصعب مقارنة سهولة التبادل بين الممالك وبين المقاطعات المختلفة التى تكون أمة واحدة . فالاختلافات اللغوية والنقدية والرسوم الجمركية والمسافات الشاسعة والمخاطرة بارسال البضاعة كلها عوائق تقوم فى وجه التجارة الخارجية ولا تجعلها بنفس السهولة التي يشعر بها من يرسل بضاعة بين مقاطعة وأخرى .

ولكن ، رغم كل ذلك فان الوسطاء الذين يرقبون الاسواق ويعملون على ترويج السلع قد عملوا جهدهم حتي ارتبطت الامم برابطة اقتصادية لا تنفصم عراها واستتبع ذلك ظهور التخصص الدولى الذى عم معظم أقطار العالم وأصبح ميزة العصر الحديث من الناحية الانتاجية . فالجو وحالة التربة والثروة المعدنية وازدحام السكان ودرجة التقدم الصناعى جعلت الممالك المختلفة تتباين من حيث صلاحيتها لكل ناحية من نواحي الانتاج ،والمنفعة الكلية تعود الآن على الامم التى توجه قواها الانتاجية الي العمل الذى تصلح له أو بعبارة أخرى تنتفع الامة الي حد كبير بكل ربح مادى واجتماعى وتحصل مقابله على محاصيل الممالك الاخرى بأرخص مما لو انتجته المملكة نفسها بنفس الكمية .

ومع ذلك فالامم كثيرا ماتستورد من الممالك الاخرى منتجات كان يمكنها أن تصنعها بتكاليف أرخص مما تستوردها . فانجلترا تستورد الالبان من ايرلنده والدانيمرك ولوان المراعى الانجليزية لاتقل غناء عن مثيلاتها فى البلدين الآخرين . هذا الى أنها تستورد الحبوب وخاصة القمح من الهند حيث تستعمل طرق الزراعة المتأخرة والتى لاتقاس بما يقوم به الفلاح الانجليزى من الطرق الحديثة .

وفى انجلترا نفسها ترى الجزر الصغيرة المحيطة بالامبراطورية تستورد القمح وتقوم بصناعة الالبان والمقاطعات التي تباع فيها الخمور تستورد الفواكه مع انه يمكنها أن تنتجها بثمن أقل مما تستوردها به . ولكن الحقيقية الراهنة هى أن الامة إذا استوردت سلعة يمكنها أن تنتجها بأرخص مما تستوردها به فلا يقوم ذلك دليلا على ضرورة انتاجها في بلادها وذلك لأنه قد يكون هناك سلع أخرى ترى أن تخصصها فيها يجلب لها ربحا ويدر عليها دخلا عظيما يزيد عن دخلها إذا هى أنتجت سلعة ما بسبب قدرتها على انتاجها بثمن منخفض قليلا عن ثمن ما يقابلها فى أمة أخرى تنتجها بثمن أعلى قليلا .

على هذا الاساس تقوم نظرية التكاليف النسبية فهى تنحصر فى أن الامة توجه جهودها الي انتاج السلع التي تعود عليها بأكبر نفع . وهذا النظام يعود بالفائدة على كل قطرين مرتبطين بمصالح تجارية لأن كلا منهما قد خصص جهوده لما يعتقد بأنه يعود عليه بأكبر نفع بعد ان كانت جهود الانسان مشتتة وعوامل الانتاج لاتقوم علي أساس منتظم متين . ولعل خير نتيجة لذلك أن المجموع الكلى لما ينتجه العالم قد ازداد

زيادة هائلة نتيجة التخصص وتوحيد الجهود وتوجيهها لما يرقى الانتاج .

﴿ الحالة الماليه قبل الحرب وبعدها ﴾

نعود الآن لبحث المركز التجارى والحالة المالية للولايات المتحدة قبل الحرب وبعدها، ولا شك أنه يعد من الامور الهامة في العالم الاقتصادى أن تنتقل أمة في ظرف وجيز من مدينة الي دائنة لأعظم أمم أوربا بل والعالم . أجل لقد كانت هذه الامة مدينة لأصحاب رءوس الاموال الانجليز والفرنسيين والالمان والهولنديين بنحو ١٣٠٠ مليون جنيه، ولا يقابل هذا المبلغ الطائل سوى ٤٠٠ مليون جنيه من الاموال الامريكية المستثمرة فى الخارج . والحقيقه الملموسه أن للحرب الكبرى أكبر أثر فى ذلك التغيير الهائل والنشاط العجيب ، ولا يمكن أن تقدر الديون التى للافراد الامريكيين والمستثمرة فى الخارج الآن بأقل من ٢٣٠٧ مليون جنيه وهذه الاموال المستثمرة لاتؤخذ إلا من الارباح الصافيه لأموالها، ولا غرو فى ذلك فان هذه البلاد قد استفادت كثيرا بمناسبة الحرب الكبرى ، وخصوصا من الناحية الاقتصاديه . ونذكر بهذه المناسبة أن ميزان التجارة كان فى صالحها بمقدار ٨٠٠ مليون جنيه وكان ذلك عام ١٩١٩ إلا انه يلاحظ أن هذه الزيادة قد أخذت في النقصان منذ تلك السنه وقد هبط ذلك الرقم الى ٣٥٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٦ .

ولكن الولايات المتحدة قد ازدادت قوة أيضا من ناحية النشاط البحرى ، وأخذت تنظم أساطيلها التجارية وشركاتها الملاحية ، ومعداتها المالية حتى تضاعفت ثروتها وأصبحت أغني أمم الارض فى عصرنا الحالى ، وازدادت أموالها الى حد جعل لها قوة لا نظير لها من الناحية الانتاجية

لما امتازت به بلادها من وجود نظام مصرفى بني على أساس علمى متين هو نتيجة الاختبارات السابقة فى مضمار الاعمال المصرفيـة . أضف الى ذلك أنها تمتاز أيضا بوجود التسهيلات التى تحتاج اليها الصناعة الحديثة .

إن العالم يرقب اليوم باهتمام شديد حركاتها المالية ونشاطها الاقتصادى ومشروعاتها التى تقوم بها في أمريكا الجنوبية لما ينجم عنها من زيادة النفوذ في تلك القارة، وما ينجم عن ذلك من سهولة تحقيق فكرة الجامعة الامريكية . ففى ست عشرة سنة مضت زدت الاموال المستثمرة فى تلك القارة بمعدل ٣٠٠ في المائة ، بل انها بلغت ١٠٠٠ في المائة في الجمهوريات الجنوبية من تلك القارة . والامريكان يهمهم الآن كل تقدم ونجاح تصيبه تلك الجمهوريات ، وينادى كتابهم وينبهون أذهان قومهم بأن الحالة الانتاجية فى أية جمهورية منها ينبغى أن يعني بها كما يعني بحصول القمح فى ولاية كنساس أو القطن في الولايات الكثيرة التى تقوم بزراعته.

ويلاحظ أيضا أن الزيادة العامة فى مجموع الاموال المستثمرة آخذة في الزيادة بسرعة مضطردة تفوق ما يقوم به منافسوهم الاوربيون حتى بلغ ما يستثمر في تلك القارة وحدها خمسة آلاف مليون دولار . بينما تبلغ أموال الاوربيين مجتمعة سبعة آلاف ، ولكن الاندفاع نحو المشروعات التى تنشأ فى أمريكا اللاتينية وإن بلغ حدا عظيما إلا انه يعد قليلا بالنسبة لما يستثمر فى بلاد المكسيك . وقد أوردنا الارقام الآتية لنكشف عن مقدار الاموال الامريكية المودعة للاستثمار في تلك القارة ولنبين كيف أن الولايات المتحدة قد أخذت تستثمر أموالها فى أرض أمريكيـة لتعمل على إيجاد جامعة امريكية والارقام الآتية قد ذكرناها بملايين الدولارات : —

الولايات المتحدة — ٥٣٠٠ مليون دولار

انجلترا — ٥٢٠٠ مليون دولار

ممالك أخرى — ٢٢٠٠ مليون دولار

﴿أين تستثمر الاموال وكيف تستخدم﴾

وفى بلاد المكسيك تستثمر الاموال الامريكية بكثرة لقربها من الولايات المتحدة ، فهي أولى الاقطار التى تصادف الامريكان في طريق استخدام أموالها ، هذا الى غناها بمناجمها . ومعظم رؤوس أموال الشركات والافراد هى من فائض أرباح الامريكان . ويبلغ مجموع مايستثمر فيها ١٣٠٠ مليون دولار يستخدم ثلثها في استخراج زيت البترول. وهذا المقدار ، أى ثلث رءوس الاموال ، ينتج ٧٠ في المائة من مجموع المستخرج أما بقية المبالغ فتستخدم في استخراج الذهب والفضة والرصاص وغيرها .

أما بلاد الجمهورية الفضية فتعد انجلترا صاحبة القدم الراسخ فى تقدمها الاقتصادى والعمراني ، وتقدر أموالها المستثمرة بنحو ٢٠٠٠ مليون دولار ، بينما للولايات المتحدة ٤٥٠ مليون دولار فقط . ولكن الامريكيين قد عمدوا أخيراً الى شراء سندات الحكومة حتى بلغ قيمة ما بأيديهم منها ٣٠٠ مليون دولار . ويقوم الامريكان بمنافسة انجلترا فى استخراج زيت البترول من آبار تلك الجمهورية ، ولذلك ينتظر أن تزداد الاموال المستثمرة فى تلك البقاع الغنية بخيراتها المعدنية والزراعية ومراعيها العظيمة المساحات . وقد ازداد في السنين الاخيرة عدد المهندسين ومهرة الصناع من الامريكيين الذين يشتغلون فى حكومة تلك البلاد .

أما فى بلاد بوليفيا فقد زادت النسبة حتي بلغت ٧٦٠ فى المائة عما كانت عليه منذ ست عشرة سنة ، ولا شك أن تلك الجمهورية تنتج نصف المستخرج من العالم من مادة الصفيح ، وقد ازدادت تجارة أمريكا معها نظراً لزيادة صادرات الاخيرة وحاجتها العظيمة لهذه المادة اللازمة لصناعة العلب التى تستخدم بنسبة عظيمة في عمليات التصدير الى الخارج ، هذا الى أن معظم مشروعات المواصلات وخاصة السكك الحديدية قد قامت بانشائها شركات أمريكية .

ويلاحظ أن بلاد البرازيل تعد فى مقدمة الاقطار التي تصدر اللحوم المحفوظة ، وهى تشبه الارجنتين من هذه الناحية ، ولكن الاموال الانجليزية تساوى أربعة أضعاف الامريكية فى الوقت الحاضر .

ولكن اتحاد مصانع الصلب الامريكية قد أصبح قابضا الآن على صناعة عظيمة تعد من أهم ماتنتجه تلك البلاد من المنتجات الصناعية وهى المانجنيز . وقد تعددت فى الوقت الحاضر طرق استثمار الاموال فى مختلف المشروعات الزراعية والصناعية حتى عمت زراعة البن وتصديره وتأسست شركات ملاحية عظيمة لتقوم بنقل المحاصيل من وإلى الداخل . أما الاوراق الحكومية التى تصدرها الحكومة عند عقدها قروضا فمعظم حامليها من الامريكان . ولكن بلاد شيلي تعد بحق اعظم سوق لاستثمار الاموال الامريكية حيث زادت فيها الاموال بنسبة ٣٠٠٠ فى المائة ، وهذه أموال تستثمر فى استخراج النحاس والنيترات والحديد . وبلاد شيلى تعد ثاني قطر في العالم بعد الولايات المتحدة لاستخراج النحاس ومعظم شركات استخراجه أجنبية بل ان منها ٩٠ في المائة تشتغل برؤوس أموال أمريكية

هذا الى أن النيترات المستخرج منها يعادل ربع المستخرج من العالم طرا وهذه الجمهورية كغيرها من الجمهوريات يتسابق الامريكان على شراء سندات حكومتها والسندات التى تصدرها بنوكها بضمان الحكومة . وللامريكيين ما قيمته ١٣٤ مليون دولار من تلك السندات .

وقد اكتشف أخيراً فى جمهورية كولمبيا كثير من آبار الزيت حتي زاد المستخرج من تلك الابار من ٤٠٠ الف برميل الي ستة ملايين منها ، لذلك هرع الامريكان الى تلك البقاع التي تقوم معظم شركاتها بأموال أمريكية . ويمكننا أن نقيس على ذلك بقية الجمهوريات من حيث اندفاع الامريكان نحو تلك البقاع لمزاحمة الاوربيين فى استثمار الاموال حتي يتمكنوا من ايجاد مجموعة غنية برؤوس أموال أمريكية . وهذا ظاهر فى بلاد بيرو التى تقوم فيها الشركات الامريكية باستخراج المعادن وارجواى التى زادت فيها الاموال الامريكيه بنسبة ١٤٤٠ في المائة . وبلاد اكوادور التى تكثر فيها ابار زيت البترول وبراجواى التى تنتشر فيها الغابات وتستخرج منها الاخشاب ومن جهة أخرى فقد اتجهت الانظار أخيرا الي ضرورة شراء الاوراق الماليه التى تصدرها الحكومات حتى تكون قوة عظيمه يملكها الافراد ، ولا يخفي مافي ذلك من الآثار المالية والسياسيه وخصوصا عندما يصبح الدائنون من أمة واحدة .

﴿ خاتمة ﴾

وأخيرا نذكر أن الولايات المتحدة ، التى تعتبر أغنى أمم الارض والتى أقرضت الحلفاء أثناء الحرب مبالغ طائلة ، قد زادت مصنوعاتها ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ ستة وعشرين عاما . إلا أن الاستهلاك

الداخلى آخذ فى الزيادة أيضا حتى أن المواد الخام والمواد الغذائية التى كانت تكون جزءاً عظيما من صادراتها قد نقصت اخيراً وما ذلك الا لعملها على الاستقلال الاقتصادى . أما النمو في الصناعة الاهلية فيرجع الى أمرين: أولهما ظروف الحرب الكبرى واستجماع الدول لقواها الانتاجية لتوجيهها للشئون الحربية ، بينما لم تتأثر بذلك أمريكا كثيرا وهي وان دخلت الحرب فى الفترة الاخيرة إلا أنها ظلت سنين طويلة بعيدة عن ويلاتها . وثانيهما أن الامريكيين عرفوا كيف ينتهزون الفرص ليرفعوا من شان بلادهم المالى والصناعي ، ولذلك تقدمت الصناعة فيها الى حد جعلت لها أسواقا هامة وجعلت للامريكيين مركزاً يضارع مركز كثير من الامم التى كانت قد سبقتها فى مضمار الرقى والحضارة ولكنهم يعملون الآن على أمر من الخطورة بمكان ونعني به فكرة الجامعة الامريكية ، وهي وان فشلت من الناحية السياسية إلا أنها قد تنجح الى حد كبير من الناحية الاقتصادية . والامريكان يوجهون كل قواهم الى تلك الاقطار التى تعوزها اليد العاملة ورءوس الاموال لاستخراج ما في أرضها من كنوز معدنية وخيرات زراعية . واذا كانت الجمهوريات الامريكية تكون ربع قيمة التجارة الخارجية للولايات المتحدة الآن فهذا رقم لا يستهان به إذا راعينا عدد سكان أمريكا الجنوبية ومقدار رؤوس الاموال المستثمرة فيها ولا شك أنها ستزداد أثر انتشار المواصلات بها وزيادة عدد سكانها .

نظام المصارف في الولايات المتحدة

مقدمة ـ السياسة المصرفية حتى سنة ١٩١٣ ـ مزايا وعيوب هذه السياسة ـ نظام الاحتياطي المتحد ـ إصدار البنكنوت ـ تنظيم شئون الاحتياطى ـ حالة البنوك أثناء الحرب السكبرى ـ أصحاب الودائع وحملة البنكنوت

مقدمة

بينا فى كلمة سابقة ، مدى قوة الولايات المتحدة من الوجهة المالية ، وأشرنا الى أن هذه المنزلة تعزى الى حد كبير الى تنظيم أعمالها المصرفية ، بحيث أصبحت خير أنموذج لمثل هذه المشروعات العظيمة التي تقوم على تجارة النقود . وسنبين الآن كيف تقدمت فيها أعمال المصارف ، وأصبحت بنوكها على أتم ماتكون من المتانة والثبات إزاء الهزات المالية العنيفة التي كثيراً ما تعم الدول والعالم طراً نتيجة كثرة الانتاج أو قلة الاستهلاك أو غير ذلك مما يؤدى الي الازمات الصناعية أو الذعر المالي .

ويمكننا أن نقول بوجه عام أن نظامها الحديث كان نتيجة تجارب السنين الماضية ، وبعد أن أوفدت الولايات المتحدة بعثة لبحث أنظمة البنوك فى أوربا ، وهذه قدمت تقريرا تسير عليه الآن البنوك الامريكية ، وقد توصلت بعد بحث دقيق الى إدخال كل مايستحسن من أنظمة البنوك

الاخرى حتى أصبحت بلادها مجموعة من محاسن بنوك أوربا من الوجهة المصرفية .

﴿ السياسة المصرفية حتى سنة ١٩١٣ ﴾

وقد كانت الولايات المتحدة حتى عام ١٩١٤ أعظم مثل لنظام المصارف اللامركزية ، وظلت هذه ميزتها مدة نصف قرن يبدأ بانتهاء الحرب الاهلية وينتهي بابتداء الحرب الكبرى ، إلا أنه صدر قانون عام ١٩١٣ وهو من الاهمية بمكان عظيم ، وعرف باسم «قانون الاحتياطى المتحد» ، ونفذ في نوفمبر من العام الذى تلاه فجاء هذا القانون وقلب النظام اللامركزى القديم ، وجعله مركزيا من بعض الوجوه ، ولامركزيا من وجوه أخرى .

وقد اتخذت الحكومة عند إصدارها لهذا القانون كل ما يلزم من الاحتياطات المالية اللازمة عند تعديل النظام القديم ، أما المركز الحالى للمصارف ، فجدير بنا ، لفهم حقيقة أمره ، أن نأتي بكلمة اجمالية عن المصارف الاهلية ومركزها إزاء بعضها ثم علاقتها بكل من الافراد والحكومة ثم نشير بعد ذلك الى ما طرأ عليها من تعديل وما اعتراها من تغيير .

ولقد كان إصدار الاوراق قديما مقصوراً على البنوك الاهلية . هذه البنوك تصدر أوراق البنكنوت مقابل ضمان حتمته الحكومة ، وذلك بشرائها سندات الحكومة . وهذه السندات تظل ملكا للبنوك المختلفة ولها الحق في قبض فوائدها . والبنوك تصدر الاوراق الي الحد

الذى يتساوى فيه مجموع ماتصدره بما يعادل ٩٠ ٪ من قيمة السندات، ولكن لايجوز لها إصدار أوراق تزيد عن قيمة السندات في السوق .

هذه السندات هي الضمان العام الذى يجب أن يحفظه البنك حتى يتقى الجمهور العواقب المالية السيئة إذا انهار صرح البنك أو انسحب من السوق أثر ضعف اعتراه . وفي هذه الحالة تدفع اليه الحكومة قيمة السندات بما فى ذلك الزيادة في سعرها السوق . يضاف الي هذا الضمان أنه كان يطلب من البنوك الاهلية أن تدفع الى الخزانة الحكومية ماقيمته ٥ في المائة ذهبا من أوراقه المتداولة كضمان لهذه الاوراق وتحويلها الى ذهب عند الطلب . وفى هذا شبه كبير ببنك انجلترا في أن الرصيد الذهبي يخصص منه جزء لضمان الاوراق ويحفظ خصيصا لذلك الغرض . إلا أن نسبة الضمان الذى يتكون من الاوراق التجارية والسندات الحكومية الذى تودعه البنوك لدى الخزينة الامريكية أعلى منها اذا قورنت ببنك انجلترا بينما الرصيد الذهبي الذى يحفظ فى الاخير هو أعلى بكثير منه فى بنوك الولايات المتحدة . أضف الى ذلك أن حكومة الجمهورية قد اشترطت دفع ضريبة قدرها واحد فى المائة على كمية البنكنوت التى تصدرها البنوك ، ولكنها خفضت فيما بعد الى نصف في المائة .

ويمكننا اذن أن نقول أن البنوك الاهلية كان لها مطلق الحرية عند إصدار البنكنوت دون أى قيد أو شرط مادامت تشترى سندات الحكومة . وقد كانت الاوراق التى تصدرها ثابتة القيمة الى حد كبير ولا يقل مركز أوراقها في التداول عن الاوراق التى يصدرها بنك انجلترا وما كان يعوق تداولها أى عائق . وكان الناس يقبلون البنكنوت دون

أى تردد ، ولم تكن هذه علاقات الافراد فقط ، بل كانت أيضا علاقات البنوك بين بعضها .

حقاً إن البنوك الاهلية كانت تراعى بعض التميز عند مبادلة البنكنوت بذهب أو كانت البنوك تستبدل أوراقها بينكنوت البنوك الاخرى تسهيلا للمعاملات التجارية بين الولايات ، وما كانت تعطى مقابل الاوراق أى نقد ذهبي وما ذلك إلا لان الاخير كان بمثابة الاحتياطى الذهبي الذى فرضته الحكومة . ومع كل ذلك فما كان الناس يلجأون الى استبدال أوراقهم بذهب اعتماداً على قيمة الاوراق التى تصدرها البنوك مقابل رصيد ذهبي وسندات حكومية .

﴿ مزايا وعيوب هذه السياسة ﴾

والبنوك الاهلية ، كانت تمتاز بنظام متين بالنسبة للمودعات التى يودعها الجمهور - ولا يوجد فى أمة أخرى بنوك تحوى خزائنها ماتحويه البنوك الامريكية - وساعد على ذلك أن الحكومة سنت قانونا لاتحيد عنه البنوك إذ فرضت عليها أن تحتفظ باحتياطى ذهبي مقابل الودائع . وراعت الحكومة فى ذلك أن تكون نسبة الاحتياطي مرتفعة في الولايات التى تكثر فيها المعاملات المالية والتجارية . وكانت المصارف الاهلية في عرف الحكومة على ثلاثة أنواع ، أولها ويشمل ثلاث مدن عرفت باسم « مدن الاحتياطى المركزى » وهذه المدن هي : نيويورك وشيكاغو وسنت لويس ، وتعد الاولى أهمها . والنوع الثاني وعرفت مصارفه باسم مصارف «مدن الاحتياطى» وبلغ عددها سبعة وأربعين عام

١٩١٣ . والنوع الثالث ويشمل مصارف المدن الصغيرة ويطلق عليها بنوك « القرى أو الاقاليم ».

ويمكننا أن نقول أن كلا من النوع الاول والثاني كان القانون يحتم عليهما الاحتفاظ باحتياطى قدره ٢٥ فى المائة للمودعات . أما النوع الثالث فحتم عليه القانون احتياطيا قدره ١٥ في المائه .

فأما بنوك القرى فكانت تودع معظم احتياطيها فى بنوك النوع الاول أو الثاني وأما بنوك النوع الثاني وهي متعددة فكان يسمح لها بايداع ما قيمته نصف احتياطيها كمودعات فى بنوك الثلاث المدن السالفة الذكر . وهذه الاخيرة هى التى يتركب احتياطيها من معدن الذهب بخلاف النوعين الاخرين فقد يكون احتياطيها أوراقا تجارية .

هكذا كان كل نوع من هذه البنوك يعتمد على سابقه ، والمسئولية الكبرى تقع على عاتق البنوك الكبرى ، وخاصة على بنك نيويورك . وبنوك الثلاث المدن الكبرى كانت تشغل مركزا شبيها بمركز بنك انجلترا ، اذ كان بيدها الرصيد الذهبى لمجموع البنوك الاخرى فى الجمهورية جميعها ، وبذا كانت تتأثر الحركة الاقتصادية نتيجة أى خلل ينتابها .

وفي كل الممالك التي ارتقت من الناحية المصرفية ترى أن أهم واجب على الصيرفي أن يكون على اتصال تام بالمركز المالى للدولة ، وان يكون على أهبة دفع الاحتياطى الذى يخصص للودائع إذا طلب منه ذلك .

هذا ما تراه في معظم المصارف التى تتبع هذا النظام الذى ترجع فيه الاعمال المصرفيه الى البنوك المركزية ، وهذا ما تراه فى لندن وباريس وبرلين وفرنكفورت كما كنت تراه فى نيويورك . وتقوم في وجه المراكز

الرئيسية صعوبات جمة تقوم مثلها في وجه البنوك الاخرى التى على اتصال تام بها وقد دلت التجارب على أن خير علاج لمكافحة هذه الصعوبات هو رفع سعر القطع حتى لا يتسرب الذهب الي الخارج .

ان البنوك التى يصرح لها باصدار الاوراق اللازمة للتداول وغيرها كثيرا ماتكون عرضة لسحب كثير من المودعات التى تكون فى حيازتها وخصوصا فى أوقات الازمات . ولا بد لها أن تحفظ أصولا حاضرة حتي تكون على استعداد تام لكل مايطلب منها . وكثيرا ماأدت الازمات الى انهيار صرح المصارف .

هذه الظاهرة السيئة كانت تنتاب بنك نيويورك كثيرا ولكن البنوك الاهلية كثيرا مامدت يد المساعدة لتنتشله من وهدة السقوط ، وذلك بمده بالاعانات ودفع المطلوب منه .

وقد ظهر ضعف سياسة المصارف الاهلية فى أزمة عام ١٩٠٧ عند ماقلت كمية المتداول من الاوراق النقدية ، ورغبة فى تخفيف عبئها قامت الغرف التجارية في نيويورك وفى فيلادلفيا وفي بوستن وأصدرت صكوكا تحل محل أوراق البنكنوت ، كما أن بعض البنوك الفردية أصدرت شيكات مسحوبة عليها بفئات تختلف من ٥ ، ١٠ ، ٢٠ دولارا لتحل محل النقود المعدنية وقامت الحكومة بنصيبها لتخفيف وطأة الازمة بان قامت باستيراد بعض ملايين من الذهب كدين عليها لمكافحة الازمة

ولكن الامريكان عمدوا الى البحث عن طريقة ناجعة بعد أن اتضحت لهم نقائص النظام الاهلي التى نلخصها فيما يلي : —

أولا — ان الولايات المتحدة ذات المساحة الشاسعة تكون

وحدة سياسية واحدة ولكنها لاتتمتع بأى تمركز في أعمالها المصرفية . وقد نتج عن ذلك أن الاموال الاحتياطية كانت مبعثرة وقوة استخدامها لاتجدى وخصوصا في الاوقات العصيبة والازمات المالية كالتى أشرنا اليها بل ان تلك الاموال ما كانت تعود بأى نفع على أصحابها أى على البنوك المختلفة لقلتها . فما كانت تستخدم فى أيام الرواج إلا فى المضاربات أما في أيام الكساد فما كانت تجدى فتيلا .

ثانياً — ان نظام الاصدار لم يكن مرنا وان تعددت الجهات التى تقوم بعمليته . وعدم المرونة ترجع بلا شك الى أن كمية السندات محدودة وعليه فكمية الاوراق المالية محدودة كذلك . وبعبارة أخرى لم يكن نظام الاعتماد مما يفيد الفرد عند نجاز أعماله لقلة كمية النقد وحاجته لكثير من الاموال الحاضرة وخصوصاً أيام جمع المحاصيل الزراعية .

ثالثاً — لم يكن انتقال الاموال من ولاية الى أخرى بالامر الهين اذ كانت البنوك تفرض عمولة كبيرة على الشيكات المسحوبة بين ولاية وأخرى ، هذا الى ان أوقات الحصاد تختلف بالنسبة لكل محصول زراعي فعند حصاد القمح تزداد كمية النقود فى الولاية التى قامت زراعته وعند جمع القطن فى ولاية أخرى تنساب النقود اليها من الاولى ولكن انتقال الاموال كان يتطلب عمولة كثيرة .

﴿ نظام الاحتياطى المتحد ﴾

وقد استمر نظام المصارف الاهلية حتي سنة ١٩١٣ اذ صدر قانون ٢٣ ديسمبر ونفذ بعد سنة من صدوره . وقد وضع المشرع نصب عينيه

ضرورة وجود نظام مركزى يشبه ماتتبعه بعض الممالك الاوربية ولكنه اختلف عنه في وجهات أخرى كثيرة من ذلك انه عمد الى تجنب وضع السلطة المالية فى يد سلطة واحدة ، بل جعلها فى يد اثني عشر بنكا شبيهة بالمركزية وعرفت باسم « بنوك الاحتياطي المتحد » وتنسب الى المدينة التى توجد بها وهي بنك الاحتياطى المتحد في نيويورك ، وبوستن ، وفيلادلفيا ، وريتشمند ، واتلنتا ، وكليفلند ، وشيكاجو ، وسنت لويس ، ومينا بوليس ، وكنساس ، ودلاس ، وسان فرنسسكو .

أما البنوك الاخرى فقد خضعت للسلطة العامة فيما يتعلق باصدار البنكنوت واحتياطي الودائع وفيما يتعلق بملكية اسهمها وخضوعها للسلطة العامة المركزية ونعني بها (هيئة الاحتياطي المتحدة Federal Reserve Board)

هذه الهيئة تتكون من ثمانية أشخاص بينهم سكرتير المالية ومراقب حركة الاصدار بصفة رسمية وهما يمثلان الحكومة . أما الباقون فيعينهم رئيس الجمهورية ويكون تعيينهم لمدد طويلة ، ولهذه الهيئة سلطة مطلقة على البنوك المعروفة باسم بنوك الاحتياطى فلها حق التفتيش على حساباتها وفحص أعمالها كما أن لها السلطة في عزل الموظفين والمديرين ولها أن تطلب الى بعضها ان تخصم أوراق البنوك الاخرى وأن تبقى نسبة معينة للاحتياطى وأن تقوم بعملية تموين البنوك الاخرى عند الحاجة .

ويمكننا أن نعد أى بنك من البنوك التى عرفت باسم بنوك الاحتياطى أنه بنك بنوك أى ولاية وأعماله تكاد تنحصر فى علاقته مع البنوك التى يعد مركزها كما هو الحال بالنسبة للبنوك المركزية في الممالك الاخرى .

هذا وليس للافراد الحق فى شراء أسهم هذه البنوك بعد صدور القرار الجديد . ومن ثم يجب على البنوك الاهلية أن تشترى هذه الاسهم أو تنسحب من النظام الاهلى الجديد . وقد أعطي الخيار للبنوك الاخرى أن تشترى الاسهم لتنضم الى ذلك النظام . وفعلا أقدم على عملية الشراء عدد عظيم منها .

ولكن هذه البنوك تحت رقابة مطلقة فان سلطة ومراقبة هيئة الاحتياطي عظيمة ولهذه الهيئة حق تعيين ثلاثة من أعضاء مجلس ادارة بنوك الاحتياطى المتحد ، ولأحد الثلاثة حق الرئاسة علي جميع المجلس وللحكومة الحق أيضا في أن تستولى علي مايزيد من ارباح رأس مال الاسهم عن ٦ فى المائة ولما تأسست بنوك الاحتياطى كانت أعمالها الرئيسية مقصورة على علاقاتها مع البنوك الاهلية التى تسير بموجب النظام الجديد، ومع كل فقد كانت تقوم بجميع العمليات مع البنوك الاخرى أيضا ، ولكن الى حد بسيط .

وقد عمدت بنوك الاحتياطى الي قصرها الاقراض على البنوك التى دخلت تحت لواء النظام الجديد وفى كل مايتعلق بالاعمال التجارية المصرفية الاخرى ، وخاصة مايتعلق بشراء أو خصم الاوراق التجارية . وعلى ذلك فالبنوك التي تتعامل مع الجمهور يتحتم عليها أن يكون لديها أصول ثابتة وصرح لها أن تودع أوراقا تجارية قصيرة الاجل أو أن تقوم بعمل سلفيات وتضع كمبيالاتها لعمل التسوية في بنوك الاحتياطى . والعمليه الاخيرة منتشرة في كثير من ممالك القارة الاوربية بالنسبة للبنك الرئيسي المركزى

وعلاقته بالبنوك الاخرى ولكنها قلما يحصل نظيرها فى أمريكا وان خول القانون لبنوكها هذا الحق .

﴿ إصدار البنكنوت ﴾

عدل نظام إصدار البنكنوت تعديلا شمل أساس النظام القديم فقد أصبح حق اصدارها لبنوك الاحتياطى المتحد ولم يعد للبنوك الاهلية هذا الحق . ولكن يلاحظ أن سحب هذا الحق منها عملية قد تستغرق مايقرب من ثلاثين عاماً ، وقد قصد القانون أن تشترى بنوك الاحتياطى السندات التى تملكها البنوك الاهلية كضمان مقابل إصدار البنكنوت ،وذلك لتقوم مقامها في عملية إصدار البنكنوت وبقيت اوراق البنكنوت القديمة فى التداول جيلا كاملا ولو أن كميتها كانت فى نقص مستمر. وأصبح معظم إصدار الاوراق في يد الاثني عشر بنكا التي أخذت تصدرها مقابل ودائعها فى خزينة الحكومة ، وأصبحت الاوراق الجديدة معروفة باسم « بنكنوت الاحتياطى المتحد » .

وهذه الاوراق الجديدة تختلف اختلافا كلياً عن سابقتها ، وقد أخذت آثار النظام القديم تختفي تدريجياً وكان إصدار أوراق بنوك الاحتياطى بعد موافقة الهيئة التى أشرنا اليها والتى أصبح لها مطلق الحرية والسلطة فى تقدير الاحوال الاقتصادية ، وهكذا أصبحت عملية الاصدار مرنة فلا تحدد الاوراق التى تصدرها البنوك بناء علي قانون يمنعها من زيادة الاصدار ، بل يكون ذلك حسب ماتستدعيه حالة البلد الاقتصادية.

وكان علي بنوك الاحتياطي أن تحفظ رصيداً من الذهب بنسبة

٤٠ فى المائة من الاوراق التى تصدرها ، وعليها أيضا أن تحتفظ باوراق تجارية قصيرة الاجل ، وفى هذا شبه كبير بالنظام القديم وهذه ظاهرة جعلت أوراق هذه البنوك بمثابة سندات على الخزانة الامريكية . ولحامل هذه الاوراق الحق فى تحويلها الى ذهب فى أى وقت . وذلك لان الحكومة تعد ضامنة للبنوك في هذا الامر ، وقد أصبحت هذه خاصية النظام الجديد . وعليه فأى بنك من البنوك التي انضمت الي النظام الجديد كان عليه أن يدفع نقوداً أو سبائك ذهبية ويتسلم مقابلها أوراقا من البنكنوت الجديد الذى تصدره البنوك الاثنا عشر .

هذه الاوراق الجديدة لها نفس الثقة التى للذهب في التداول وقد سرت بين جميع الطبقات وفى مختلف الولايات وهكذا أصبح احتياطى البنوك الاثني عشر يتكون من النقود المعدنية أو السبائك الذهبية .

وفى مقابل كل ٤٠ دولاراً ذهب تسلمتها من البنوك التى انضمت للنظام الجديد كانت تصدر مقابلها ٤٠ دولار بنكنوت للبنك الذى أودعها . هذا الى أن لها الحق في قبول ٦٠ دولارا من نفس ذلك البنك ، وهذه تكون على شكل أوراق تجارية لتصدر مقابلها ٦٠ دولار أخرى من البنكنوت . فعملية انتقال الذهب الى بنوك الاحتياطى أدت الي الثقة العامة فيها ، وهذه أدت بدورها الي انتشار وذيوع النظام الجديد .

﴿ تنظيم شؤون الاحتياطى ﴾

ولعل أهم ماامتاز به النظام الجديد هو تنظيم حركة الودائع وبالتالي مقدار الاحتياطى اللازم لتلك الودائع فقد طلب الى البنوك الاهلية أن

تحفظ رصيداً معيناً ولكن هذا التنظيم يقصد به الرصيد الذى يجب أن تحفظه هذه البنوك لدى بنوك الاحتياطي بل بقي النظام القديم على حاله. أى بقيت بنوك «الاحتياطى المركزية» التى في المدن و«بنوك الاحتياطى» و « بنوك القرى الاخرى » ، ولكن تسميتها كذلك تكاد تكون لاأثر لها الآن . وخليق بنا أن نسميها الآن « البنوك الكبرى » و « بنوك المدن الكبيرة » ثم « البنوك الاخرى » تميزاً لها .

أما النوع الاول فعليه أن يحتفظ لطلب الودائع بنسبة ١٣ ٪ منها، وأما بنوك النوع الثاني فتحتفظ بنسبة ١٠ ٪ لهذا الغرض وبنوك النوع الثالث لاتحفظ الا ٧ ٪

ومما تجب ملاحظته أن هذه العملية ما كانت تتطلب من البنوك نسبة أكثر من ٥ ٪ وما ذاك الا للثقة العظيمة التى حازتها أوراق البنكنوت التي كانت تصدرها بنوك الاحتياطى والتى كانت بضمان من الحكومة وهيئة الاحتياطي المتحد وسواء أحفظت المصارف هذه النسبة أم لم تحفظها فقد ترك هذا الامر للادارة المصرفية تتصرف فيها كيفما تسمح الظروف وحسبما يتراءى لها .

ان الحقيقة التى نقررها هي أن أهم مافي المشروع أنه لايتحتم أن يحفظ كل بنك احتياطيا عظيما في خزائنه مادام هناك احتياطي على جانب عظيم من المتانة قد حفظ فى بنوك الاحتياطى المتحد فليست النسب التي ذكرناها وهي ٧ ، ١٠ ، ١٣ ، هي التى تحفظ مركز البنك المالى ولكن القوة المالية الحقيقية والعظمة المصرفية المبنية على كثير من التجارب العملية تنحصر فيما للبنوك الاثني عشر من المركز الثابت المعتمد على

احتياطى عظيم تضمنه وتشد أزره الحكومة .

هذا من ناحية المصارف العادية التى قبلت أن تنضم الى النظام الحديث أما الدعائم التى يقوم عليها هذا النظام وهي بنوك الاحتياطى المتحد فقد ترك امر الاحتياطى الذى تحفظه الى حكمة هيئة إدارة هذه البنوك ، ولكن العرف الذى أصبح قاعدتها قضي بأن تحفظ بنوك الاحتياطى ٣٥ ٪ مقابل ودائعها ، أما مقابل أوراق البنكنوت فتحفظ ٤٠ ٪

وفى كلتا الحالتين السابقتين يجب أن يتكون الاحتياطى من معدن الذهب سواء كان نقداً معدنيا أو سبائك أو ما يعرف باسم الشهادات الذهبية. وعلينا أن نقرر هنا أن نظام الاصدار والاحتياطى اللازم للودائع بالنسبة للبنوك التى كانت بمثابة أعضاء في هذا النظام أو بنوك الاحتياطي نفسها كان مركزها كما هو الحال بالنسبة للبنوك فى أوربا من جهة تمركز الذهب فى مكان واحد تستقى منه البنوك الاخرى .

﴿ حالة البنوك أثناء الحرب الكبرى ﴾

وقد لاقى نظام الاحتياطى المتحد نجاحا باهراً فى أول أمره وبدأ أعماله في جو لا يعتريه أى اضطراب مالى ، ولم يزل كذلك حتي ثبت أخيرا أن هذا النظام هو خير ما تعتمد عليه البلاد خصوصا فى أوقات الازمات ، وقد واجهت البلاد أزمة عظيمة في أواخر عام ١٩١٤ عند انفجار الحرب الكبرى فى أوربا ولكن بنوك الاحتياطى المتحد التى ثبتت أمام الازمة منذ أن بدأت تنفذ نظامها الجديد ، كانت على أتم استعداد لكل ما تتطلبه البلاد عند دخولها الحرب عام ١٩١٧ وقد

أثبتت أنها ليست فقط قمينة بمواجهة المصاعب المالية ولكنها كانت الساعد الايمن للحكومة إذ قامت بمساعدات هائلة ما كان يحلم بها أكثر الناس تفاؤلا ، وقد أصبحت بنوك الاحتياطى كفروع للخزانة العامة وكل ذلك كانت نتيجة ارشاد الهيئة التى تدير حركة هذه البنوك فقامت باقراض الحكومة مقابل سنداتها التى كانت البنوك تقوم ببيعها وترويجها بين الجمهور وعملائها وحضت جميع البنوك المنضمة تحت لوائها لتقوم بنفس العملية . ولا تقل مساعدة هذه البنوك للحكومة عما قامت به البنوك الاوربية إزاء حكوماتها .

إن ارتفاع الأثمان الذى شمل البلاد من سنة ١٩١٥ حتى سنة ١٩١٩ كان نتيجة أسباب عدة أهمها ازدياد كمية الذهب في البلاد ، وبالتالى زيادتها في خزائن بنوك الاحتياطي المتحد ، هذا الى أن كمية الاحتياطى قد زادت فى تلك الخزائن زيادة عظيمة إذ زادت أرباح البنوك وزاد احتياطها أيضا بنسبة فاحشة . ولما أباحت هيئة الاتحاد لبنوك الاحتياطى أن تعطى ذهبا مقابل البنكنوت الذى أصدرته ، ولما زادت كمية الذهب في البلاد كان مايودع بالمصارف يودع بالتالى فى البنوك الاثني عشر الرئيسية ، وعلى أساس هذه الكميات العظيمة ازدادت أوراق البنكنوت وزاد الاحتياطي .

بهذه العملية كان لزيادة الذهب في البلاد وفي المصارف أن راجت سندات الحكومة وزاد إقبال الناس على شرائها إثر زيادة قوتهم الشرائية حتى أن الذين لم يقدروا على شرائها كانوا يقترضون الاموال لشرائها . وهنا نسجل حقيقة هامة وهي أن إقبال الاهالى واقتراضهم لشراء السندات

وسداد قيمتها فيما بعد ثم اقتراض البنوك التى انضمت لهذا النظام من بنوك الاحتياطي قد أدت الى زيادة احتياطي الاخيرة، والقوة الشرائية التي خلقتها هذه الاحوال قد أدت الي زيادة أموال الدولة إثر شراء سنداتها وبذا تمكنت من الانفاق على الحرب حين انضمامها الي الحلفاء.

ولم يمض وقت طويل حتى سددت الحكومة ماعليها من ديون، وهكذا كانت تنتقل أموال الودائع من الاهالى الي البنوك ومن الاخيرة الى بنوك الاحتياطى، ولم تك نتائج ذلك لتبقى آثارها مدة قصيرة. ولذا فان نسبة الرصيد سواء أكانت نقوداً رئيسية أم سبائك ذهبية تملكها البنوك مقابل ودائعها، لاتتطلب تشريعاً من جانب الحكومة فحسب، بل تتطلب رقياً اقتصاديا وتقدما مالياً. ونظام الولايات المتحدة قد عدل من نظام بنوك اهلية الى الاحتياطي المتحد، فما اعتادت عليه البنوك وما سلكته الهيئات التجارية قد تغير تغييرا عظيما حتى تم تعديل النظام وأصبح ممتزجا بنفوس الشعب فى خمس سنين. وبذلك أصبحت بنوك الاحتياطى وكلاء حفظ الاحتياطى وأصبح لديها منه ما يكفي لنسبة المطلوبات لكل بنك. ولما عظم مقدار الاحتياطي زادت كمية النقود المتداولة، وهذا يعد آمن طريق من الوجهة المصرفية، وذلك لانه مبني على أساس اقتصادى متين سداه ولحمته احتياطي ثابت الدعائم.

﴿ أصحاب الودائع وحملة البنكنوت ﴾

وأخيراً علينا أن نتساءل عن أمر من الاهمية بمكان عظيم. وهو هل هناك ضرورة لحماية حملة أوراق البنكنوت أو هل يكون حملته

فى مركز واحد مع أصحاب الودائع أى تكون حمايتهما من نوع واحد ؟

لقد كان النظام الاهلي يكفل ضمانا خاصا لحملة البنكنوت ولكن ضمانهم أصبح أعظم من ذلك تبعاً للنظام الجديد لان قيمتها مضمونة بما تودعه البنوك من ذهب وأوراق تجارية . هذا الى أن الحكومة تعد ضامنة لها . ومن جهة أخرى فقد سنت بعض الولايات قوانين لحماية أصحاب الودائع التى يتعامل بها بواسطة الشيكات ، ومن الوجهة التاريخية نرى أنه اذا وجد فرق بين الودائع والبنكنوت وعلاقاتهما فانه يرجع الى أن المصارف لم تدرك الاتصال الوثيق بينهما فان الودائع لا تختلف في الواقع عن انها نقد كأوراق البنكنوت وهي عظيمة الكمية وخصوصا في انجلترا والولايات المتحدة وكندا .

إن الاساس الذى تبني عليه ضرورة إيجاد ضمان للاوراق المالية يرجع الى سببين ، أولهما ان البنكنوت تتداوله الطبقات الغنية كما تتداوله الفقيرة . والاخيرة تعتمد كثيراً على غيرها من أصحاب رؤوس الاموال أما الودائع فيملكها أصحاب الثروات العظيمة غالباً وهم أقل عدداً بالنسبة لاغلبية السكان التى تتكون غالبا من الطبقات الفقيرة والمتوسطة . وثانيهما — ولا يقل عن الاول أهمية — وهو الفرق بين المودع وصاحب ورق البنكنوت من حيث دائنية كل منهما للبنك : فالاول يصبح كذلك بمحض رغبته ، أما الثاني فليست له هذه الارادة ، والبنكنوت يتداول كنقد ليس من السهل على من يقدم له أن يرفضه لمخالفة ذلك للقانون ، وهو لا يدرى أنه باعطائه الورقة لغيره أنه قد نقل حالته كدائن

للبنك الي آخر تصبح له هذه الصفة. وعليه فكيف يمكن حصر أصحاب الدين على البنك وكل حامل لورقة بنكنوت يستعملها فى شراء حاجاته كلما رأى رغبة فى ذلك، وتساوت المنافع النهائية لنقده بما يشتريه ؟ أما المودع فيختار البنك الذى يتوسم فيه المركز المالى الحسن وهو في ذلك منقاد وراء شهرة المصرف .

إلا أنه مع كل هذه الفروق علينا ألا نغفل وجه شبه رئيسي وهو أن الودائع والبنكنوت يشتركان في أنهما يكونان مما واسطة التبادل والاسباب التى تجعل هناك ضرورة عظمي لضمان أصحاب البنكنوت هي بعينها التى ترجح ضرورة الضمان لاصحاب الودائع . هذا الي أن التشريع الجديد قد حفظ ضمانات ثابتة قوية لهم فقد عرفها وحدد نوعها، وليس ذلك بالنسبة للبنوك الاهلية فقط ولكنه شمل بنوك الولايات فقد وضع القانون نظاما للحد الذى يودعه أى فرد والودائع التى يودعها المديرون ضمانا لحسن إدارتهم وأخيراً حتم عليها نشر حساباتها سنويا .

أما مراقب حركة الاصدار في واشنجتون فله سلطة لا نظير لها فى الاشراف على البنوك الاهلية وتحت إشرافه هيئة من كبار الماليين والفنيين الذين يفحصون أعمالها ، وفى كل ولاية هيئة شبيهة بتلك تقوم بفحص أعمال البنوك التى توجد في دائرتها .

وهذا النظام يعد فريداً تمتاز به الولايات المتحدة . فكما أنه لا يوجد فى الدول الاخرى تحديد نسبة الاحتياطى الى المودعات ، كذلك لا تشريع يشمل ما يختص بالقروض وتقارير أعمال المصارف

وتعهدات مديريها وواجباتهم في أى قطر آخر وفى بلد كانت ميزته ترك الصناعة الكبيرة تتبع أى نظام ترغبه وأى طريقة تسير بمقتضاها لتضمن نجاح أعمالها نقول فى بلد كهذا يعد غريبا فى عالم الاقتصاد أن يخضع لنظام يكاد يكون مركزيا. وما ذلك التدخل الحكومي إلا بسبب زيادة الثروة العامة وزيادة مودعات البنوك. ولما صدر القانون الذى تسير بموجبه البلاد أصبح ضروريا على البنك أن يظهر ميزانيته وحسابات المودعين ليعرف هؤلاء مراكزهم ومراكز بنوكهم.

المهاجرة الى أمريكا الجنوبية

نظرة عامة — شروط الاقامة وتسهيلات الحكومات — جهود عظيمة لبعض الجمهوريات — خاتمة

﴿ نظرة عامة ﴾

منذ أن أعلن مذهب منرو الذى يعتبر أى تدخل في شؤون القارة الامريكية عملا عدائيا بالنسبة للولايات المتحدة، أخذت جمهوريات أمريكا الجنوبية فى معارج الرقى المدني والسياسي. إلا أن الايدى العاملة لاتزال أهم عائق في سبيل تقدمها الاقتصادى. وهذا النقص يظهر بأجلي وضوح فى أرجنتينا، وشيلى، وبوليفيا. أما الاولى فتبلغ مساحتها ١،١٣١،٨٤١ ميلا مربعا ولا يزيد عدد سكانها عن عشرة ملايين نفس

وبوليفيا التى تبلغ مساحتها ٧٠٨١٩٥ ميلا مربعا برو عدد سكانها على ثلاثة ملايين نفس وهذا هو الحال بالنسبة لبلاد شيلى أيضا إذ يبلغ عدد سكانها أربعة ملايين نفس مما دعى لتأخر الزراعة والصناعة فيها .

والزيادة فى عدد المهاجرين الى تلك القارة ضئيلة بوجه عام إذا قارناها بما يبديه المهاجرون من الشغف الهائل نحو الولايات المتحدة . وبين أيدى رجال الحكومة فى شيلي الآن مشروع يرمي الى زيادة ترغيب المهاجرين الي تلك البلاد ويؤكد العارفون أن بلاد شيلي تملك معظم أراضيها الزراعية مالا يزيد عن ٢ ٪ من عدد سكانها ولا توجد أراض زراعية الآن الا فى الجزء الجنوبي حيث لاتزال المساحات العظيمة في حاجة الى مجهود الانسان ، أما وزارة الزراعة فيها فتقترح شراء أجزاء متفرقة من الاراضي الصالحة للزراعة ثم تقسيمها الى قطع لاتزيد مساحتها عن خمسين فدان وذلك حيث يسهل الرى أما فى الجهات التي يصعب ريها فتقسم الى قطع لاتزيد عن الف فدان ثم انها عزمت على إعدادها للزراعة وستقوم بحفر الترع وإعداد المساكن اللازمة للمهاجرين وتسهيل طرق المواصلات حتي يسهل تصدير الحاصلات المختلفة الى الاسواق الاجنبية .

﴿ شروط الاقامة وتسهيلات الحكومات ﴾

ورغبة فى ضمان مهاجرة الطبقات المرغوب فيها الى تلك الجمهوريات اشترطت الحكومات أن يكون المهاجر مالكا لمبلغ يعادل ١٥ ٪ من قيمة الاراضي التى ستهبها له الحكومة وأن يخصص ٢٠ ٪ من أرضه لزراعة محاصيل تعينها الحكومة قدراً ونوعاً ويدخل فيها أشجار الفاكهة

بوجه خاص . أما أساس ذلك المشروع فهو عزم الحكومة على انشاء مصرف يقوم بعملية الاقراض ولا شك أن انشاءه سيعمل على ترقية الزراعة وترغيب سكان الدول التي تزيد عدد سكانها بسرعة هائلة إلا أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن احتياج بلاد شيلى الى مهرة الصناع أعظم من حاجتها الى الزراع ولذلك فهي تعمد الى ترغيب رجال الصناعة بكل الطرق الممكنة .

أما بلاد الارجنتين فقد أخذت تفكر أخيراً في مسألة زيادة عدد سكانها ومعظم المهاجرين الي تلك الاراضي يقيمون فى مدينة بونس ايرس. ومن الواضح أن اقتصارهم على العاصمة أو المدن الكبيرة لا يفيد تلك البلاد كثيراً . إنما تعظم الفائدة المرجوة متي انتشروا فى طول البلاد وعرضها وعدد السكان يزيد بوجه عام فى تلك الانحاء الخاوية على عروشها ويسير جنباً الى جنب مع سهولة طرق المواصلات ولذا فإن نقص عددهم فى الداخل يرجع الى صعوبات النقل .

وقد عزمت الحكومة فى ارجنتينا على مد خطوط كثيرة تصل مراكز الانتاج وفى عزمها أن تستولي علي جزء من الاراضي التى في يد عدد قليل من الملاك والتى تقع علي الطريق الحديدى لتهبها للمهاجرين وقد وافق بعضهم علي أن يُسلم للحكومة نسبة مئوية من ارضه ولكن يحتمل ايضا ان يرفض كثيرون التنازل عن اى جزء من ممتلكاتهم . اضف الى ذلك ان الحكومة قد اعطت امتيازات لكثير من الشركات الاجنبية ونخص بالذكر منها شركات النقل الانجليزية لتعمل علي مد

خطوط حديدية ولتكشف للمهاجرين عن الاراضي التى لم تطأها قدم إنسان من قبل والتى لاتحتاج لمجهود عظيم فى الانتاج نظراً لتربتها الخصبة التي لم يستغلها انسان سنين طويلة أجهدت تربتها أو بعبارة أخرى أنها بقاع تزرع عما يسمونه فى عالم الاقتصاد بالزراعة الخفيفة . وشركات النقل تشترى الاراضي التى تمر بها خطوطها لحسابها ثم تصلحها وتعدها للانتاج ولاقامة المهاجرين وهي تراعى جنسيتها عند تسليم الارض لهم لانها شركات استعمارية وان اتخذت مظهراً تجاريا . واستعمارها اقتصادى واسع النطاق وهي تضع مصلحة بلادها ومنفعة مواطنيها قبل كل اعتبار آخر . كل هذه التسهيلات عمدت اليها الحكومة أو الشركات ، ولا يفوتنا أن نذكر أيضا أن كلا منهما — الحكومة والشركات — ستقوم بعملية شراء الحبوب وآلات الرى الحديثة لحسابها وستبيعها بأثمان معتدلة للمهاجرين المرغوب فيهم .

هذا وتمتاز بلاد الجمهورية الفضية عن بقية الجمهوريات بان المهاجرين يميلون الي الهجرة اليها ميلا ظاهراً ففي العشرة سنوات التى سبقت الحرب الكبرى بلغ مجموع المهاجرين اليها ١٫٤٠٠٫٠٠٠ نفس إلا أن تلك الرغبة نقصت منذ انفجار الحرب الكبرى إذ ان الزيادة لم تزد فى الاثني عشر سنة التى تلت تاريخ اندلاعها عن ٣١٩ الف نفس ولكن من المنتظر أن تلك التسهيلات ستؤدى الى زيادة عدد السكان واسترجاع الارجنتين لمكانتها التى كانت لها فى نفوس المهاجرين .

﴿ جهود عظيمة لبعض الجمهوريات الاخرى ﴾

ولسل أهم جمهورية تقوم فى الوقت الحاضر بمجهودات طيبة لزيادة عدد السكان فهي براجواى وتعدنسبة عدد سكانها الى مساحتها قليلة جداً. وقد حصلت أخيراً هيئة دينية تعرف باسم جمعية مينونتس على تصريح من الحكومة باستغلال ثلاثة ملايين من الافدنة وهي جمعية تنتسب الى العنصر التيوتوني الذى يميل بطبيعته الى النشاط والمثابرة ولا ينقص أعضاؤها أى شيء من المهارة الفنية ولم يصل من أعضاء هذه الجمعية سوى ٣٠٠٠ عضو إلا أن بقيتهم أخذت تفد فيما بعد نظراً لتمام المعدات التى اتخذتها جمعيتهم والتسهيلات التى قامت بها فى هذا السبيل باعدادها مصانع ومزارع مستوفاة ما يحتاجه الصانع أو الزارع ولا ينتظر أن يقل عدد من يتصدون الى تلك الاصقاع عن مائة الف نسمة وكلهم ماهر فى صناعته.

وقد وجهت هذه الجمهورية نظرها الى نهر باراتا حيث يمكن قيام الصناعة ويسهل انتاج المواد الخام اللازمة لها بزراعة حوض ذلك النهر والحكومة جادة فى انشاء مدينة على هذا النهر واصلاح ٣٥ الف فدان تقسمها الى قطع صغيرة كما فعلت حكومة شيلي وتبيعها بشروط مناسبة للمهاجرين الاوربيين. أضف الي ذلك أن هناك ١٤٦ أسرة ألمانية حصلت على أربعين الف ميل مربع قسمتها الي أجزاء وخصصت جزءاً منها للزراعة والجزء الآخر لتربية قطعان الماشية.

أما جمهورية بيرو ففي جزئها الشرقى مساحات واسعة تصلح لزراعة

كثير من الحاصلات الاستوائية وهذا الجزء يعرف باسم إقليم موتاتا وفيه تقوم ثلاثة آلاف أسرة باستغلال ثلاثة ملايين من الافدنه أى ان متوسط مايخص الاسرة منها الف فدان والحكومة جادة في ترغيب المهاجرين لزيادة الانتاج العام ولا يزال بها نحو مليون ونصف من الافدنة لاتجد من يستغلها وهى تفضل سكان أواسط أوربا لاستغلال أراضيها الزراعية والاقاليم التى تكثر فيها الغابات .

ولا تقل المساعي التى تقوم بها كولمبيا عن ماتقوم به بقية الجمهوريات وهى أحسن حالا من كثير من جاراتها إذ يبلغ عدد سكانها ٦ ملايين والاهالى يقيمون في الجهات المعتدلة المناخ ولكن حيث يكون الجو قاريا فهناك مساحات لايقطنها انسان بل ولم تكتشف بعد وأول ماستتخذه الحكومة هو تعمير أراضيها خصوصا حيث توجد مقاطعة سانت مارتا وبها ١٢٥ الف فدان أعدتها للمهاجرين الالمان والدانيمرك . كذلك تقوم حكومة بوليفيا بمساعدات عظيمة فقد صرحت الحكومة فيها للشركات الانجليزية باصلاح ١٥٠ الف ميل مربع لتعدها للمهاجرين الاوربيين أيضا .

وهناك مشروعات أخرى لاقليم يعرف باسم التيبلانو وهو الآن صحراوى ويقع علي حدود شيلي وينتظر ان يكون إصلاح هذا الجزء بعد عمل مايلزم للانتفاع بنهر ديزاجدرو . ويمكننا ان نقول بوجه عام ان التشريع في بلاد بوليفيا يبيح للمهاجرين الاقامة بشروط حسنة ملائمة .

﴿ خاتمـــة ﴾

لاتزال امريكا الجنوبية تحتاج الى اليد العاملة، وفي تلك البلاد اراض كثيرة لم يكتشفها الانسان الي الآن وهي متي استغلت انتجت كثيراً من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية التى تحتاج اليها الاسواق الاجنبية وبها كثير من المحاصيل الاستوائية الغالية الثمن في الوقت الحاضر نظراً لقلة المحصول السنوى منها. اضف الي ذلك وفرة مراعيها التى تكثر فيها قطعان الضأن والماعز وغيرها.

جيمس وليم جلبرت

﴿ شخصية عظيمة في عالم الاقتصاد والتجارة ﴾

مقدمة ـ نشأة المستر جلبرت ـ في ميدان العمل ـ في عالم المصارف
جمعية بنوك الشركات المساهمة ـ اعتزاله العمل ووفاته

﴿ مقـــدمة ﴾

أود أن أحدث القارىء الآن عن شخصية من أعظم من خلدت ذكراهم فى علم الاقتصاد والتجارة وخلصة من ناحية الاعمال المصرفية. واذكر بهذه المناسبة أن السير روبرتسون المؤرخ الشهير، لم يخطيء عند ما قال في كتابه عن الهند « اننا عند دراستنا تاريخ الامم أو الجماعات ، فى أى

عصر من العصور، فلما نعني إلا ممن فتحوا الامصار أو دوخوا الامم وأذلوها، أما أصحاب العقول الجبارة والنفوس المملوءة عزما ونشاطا والتي تعمل لما فيه خير الانسانية فاننا لا نعني بها، ولا نعيرها كبير أهمية» فلو اني ذكرت نابليون أو هولاكو أو هانيبال أو غيرهم، في جمع حافل فان الحاضرين سينقسمون حتما الى فريقين أما أولهما فتراه يود لو يقفز الي مكاني ليزيد السامعين مما لم أذكره وأما الفريق الثاني فتلحظ عليه علامات الارتياح والسرور ويشتاق لو أن سيرة أحد هذه الشخصيات استمرت عدة ساعات ليستزيدوا ويتلذذوا بأخبار الحروب والكفاح والانتصار. ولو ذكر امامهم أن أحد هؤلاء كان ظالما أو جباراً عاتيا فانهم قلما يملون سماع تلك الاحاديث.

على أن أعلام الفنون والعلوم والآداب وان لم يعرفهم سوى نفر قليل الا أنهم لا يقلون في الواقع عن رجال السياسة ورجال الكر والفر، وهم وان كانوا أقل شهرة إلا أنه يكفيهم أن فضلهم يزيد من غبطتهم الداخلية، ذلك لانهم يشعرون أنهم قاموا أيضا بما يجب عليهم ازاء اخوانهم في الانسانية. هذا الى أن النفثات التي تقوم بما يرقى مختلف العلوم والفنون لا تبغي جزاء أو شكورا أو صيتا عالميا ولكنها تفضل غالبا الابتعاد عن خيلاء العالم لتوجه جهودها نحو العمل المنتج.

﴿ نشأة المستر جلبرت ﴾

والمستر جلبرت من هذه الشخصيات التي قلما نسمع عنها ولكنه يعد من الدعائم التي قام عليها نظام الائتمان الحديث. ولد في ٢١ مارس

عام ١٧٩٤ من أسرة أصلها من ولاية كورنوال ثم نزحت الي لندن وأقامت فيها حيث نشأ هذا المالي الكبير . ولم يلبث طويلا حتى بلغ أشده ثم أصبح اسم جلبرت تتناقله الالسنة فى مختلف الاوساط المالية . ففي عام ١٨١٣ بلغ التاسعة عشرة من عمره والتحق ككاتب في احدى بنوك لندن ، وظل كذلك فى وظيفته حتي كان ديسمبر من سنة ١٨٢٥ حين انتابت البلاد الانجليزية أزمة اهتزت لها تلك الامة وانهار صرح كثير من البنوك فيها .

وقد كان البنك الذى يعمل فيه أحد تلك البنوك التى لم تقو على احتمال تلك الصدمة العنيفة فاضطر لتصفية أعماله والانسحاب من السوق . وفي أثنا قيامه بوظيفته الآنفة الذكر كان قد انضم الى جمعية تعرف باسم جماعة الاثينيين ، وكانت تضم بين جوانبها عدداً عظيما من أرباب الاعمال وأصحاب الرتب العالية أمثال البارون شانيل وغيره ، ثم انضم أيضا الي نادى الاتحاد وهو الذى أسسه جون ستيوارت ميل صاحب النظريات الشهيرة فى المالية والاقتصاد ، وكان من بين أعضاء هذا النادى اللورد ماكولى الكاتب الاديب الذائع الصيت . ثم لم يلبث حتى رأيناه يشترك فى تأسيس المعهد العلمي والادبي لمدينة لندن ، وقد كان الاول من نوعه وخصص لتعليم وتثقيف أبناء الطبقة الوسطى .

﴿ في ميدان العمل ﴾

قلنا أن البنك الذى كان يعمل فيه قد اضطر الى الانسحاب من السوق على أثر الازمة التي عمت بلاد الانجليز عام ١٨٢٥ ، لذلك نرى أن

تلك السنة التى واجهتها البلاد قد أفادت كثيراً في تكوين هذا المالى . إذ رأى بعينيه كيف ينهار صرح المصرف وما الذى يدعو الى تزعزع أركانه وضعفه وما يؤثر فى حياته بوجه عام .

واذا علمنا كيف انه كان على اتصال دائم برجال الاعمال ، سهل علينا أن ندرس بقية أدوار حياته وكيف أخذ يتدرج فى معارج الرقى وكيف أخذ صيته ينشو بين جماعات الماليين والاقتصاديين . فعلى أثر انتهاء عمله في ذلك المصرف التحق بأحد المحلات التجارية في برمنجهام بوظيفة صراف وهي وظيفة لاتتفق مع ماتصبو اليه نفسه فلم يلبث طويلا حتي استقال من وظيفته وعاد الى لندن عام ١٨٢٧ ونشر كتابا عن البنوك قال عنه انه دراسة عملية لما تقوم به المصارف وشرح فيه حالة بنوك لندن، وكلها بنوك أفراد . واستعرض فيه أيضا حالة المصارف في اسكتلنده وايرلنده . وما هي الا أشهر معدودات مضت على أثر نشر مؤلفه حتى استدعى الى ايرلنده حيث تولى إدارة بنك بروفنشيل . وفى سنة ١٨٢٩ شعرت مقاطعة وترفورد بايرلنده بمواهبه وكفايته النادرتين فعهدت اليه بادارة كثير من أعمالها المصرفية .

وفى أثناء قيامه بأعماله المصرفية ، لم يكن ليعوقه ذلك عن تنوير أذهان مواطنيه وشحذ قرائح مرؤوسيه بآرائه التى كانت قد أخذت فى النضوج نتيجة كثرة خبرته ومرانه وتجاربه التي اكتسبها أثناء حياته العملية . وقد عاونه كثيرون من أصحاب النفوذ على تأسيس كثير من الجمعيات التى تعمل على ترويج مبادئه حتى تنشأ الشركات المالية على أساس ثابت الدعائم متين الاركان . وهكذا رأيناه يعمل على تأسيس معهد

وترفورد العلمي والادبي ، وقد أسسه علي مثال معهد لندن الذى أشرنا اليه ، وكذلك رأيناه يعمل بعزيمة لاتعرف الملل فيما يرفع من مستوى الاهلين وكم كانت دهشة اصدقائه عظيمة عند مارأوه يتخذ ذلك المعهد داراً لالقاء خطبه ونشر آرائه وتثقيف عقول الناشئة فى تلك المقاطعة، لذلك القى عدة محاضرات تناولت شتى الموضوعات المالية والاقتصادية وأهمها محاضراته عن التجارة قديما وقد ألم فيها كثيراً بحالة التجارة فى كثير من الامم صاحبة المدنيات القديمة وأخصها مصر واليونان وروما وقرطاجنه ونذكر أيضاً أنه جاء بمعلومات طلية عن علاقة تلك الامم بالشرق وخاصة بالهند والصين ثم تطرق من ذلك فبحث فى فلسفة اللغات وطرق الزراعة في غربي انجلترا ، ثم القي محاضرة عن حالة التجارة في مقاطعة وترفورد حيث يقوم باعماله المصرفية . وقد كان نجاحه في عمله يسير جنبا الى جنب مع نجاحه فى نشر مقالاته أو القاء خطبه ، وأصبح مثالا حيا وأنموذجا قائما لكيفية الانتفاع باوقات الفراغ وتوجيه القوى نحو العمل المنتج فهو وان شغل مركزاً خطيراً ذا مسئولية عظيمة يحتاج الي ذكاء خارق ومقدرة عظيمة وصبر وجلد فائقين إلا أنه أدرك أيضا كيف يستثمر أوقاته كما كان يستثمر أمواله . ولذلك فنحن لانستغرب إذا رأينا له صيتا عظيما في عالم المصارف أو شهرة قد سارت بذكرها الركبان وهي شهرة لانعدها ناجمة عن مدح يكيله له ابناء جلدته بل ناتجة عن كفاية عرفها عنه مواطنوه وعرفها كل من قرأ مؤلفاته .

﴿ في عالم المصارف ﴾

فى عام ١٨٣٣ تألفت لجنة لتحضير مشروع لانشاء بنك تقوم أمواله على اساس نظام الشركات المساهمة وهي ما تعرف باسم joint stock banks وقبل ان نذكر جهود المستر جلبرت في هذا الميدان نذكر كلمة موجزة عن نشأة تلك البنوك.

فقد صدر قانون فى عام ١٧٠٨ يمنع تأسيس بنوك يملكها أكثر من ستة شركاء وتقوم باصدار البنكنوت الذى يستبدل بذهب لدى الطلب، وقد كان ذلك القانون يمنع منافسة البنوك الاخرى لبنك انجلترا إلا أنه حدث فيما بعد أن نمت ثروة الجزائر البريطانية وأصبحت الحاجة ماسة الى كثير من المصارف فتأسس لذلك جملة منها ولكنها كانت بنوك أفراد أو جملة شركاء لا يتعدى عددهم ستة، واذ لم يشر القانون الى اسكتلنده وايرلنده لذلك رأينا عدة بيوتات مالية تكونها شركات مساهمة وقد نشأت ونمت في كل من هذين القسمين من المملكة البريطانية وهى فيهما على جانب عظيم من المتانة والثبات وتقوم بتموين كثير من الشركات وتعمل على نجاح ورواج الصناعة والتجارة فيما وراء البحار.

وفى كل تعديل ادخل على نظام بنك انجلترا لم يأت المشرع بما يرفع هذا الغبن أى ان عدد من يملكون البنك لا يتعدى ستة شركاء وظل الحال كذلك مدة طويلة واصبح الفرق ظاهراً بين اسكتلنده وايرلنده وبين انجلترا من تلك الناحية حتى كانت سنة ١٨١٦ حين أباح البرلمان تأسيس تلك البنوك بشرط ان يكون ذلك بعيداً عن لندن بنحو ٦٥ ميلا،

وبشرط أن تدفع أوراقها المصرفية التى لدى الطلب خارج لندن أيضا وأن لاتسحب عليها كمبيالات تقل قيمتها عن ٥٠ جنيها ولكن لم تأت سنة ١٨٣٣ حتى صدر قانون آخر أباح لتلك البنوك ان تسحب كمبيالات على فروعها فى لندن بقيم تقل عن ذلك المبلغ ومن ذلك ترى ان الظروف الاقتصادية قد اخذت تتدرج حتي شعرت البلاد بضرورة وفائدة هذا النوع من المصارف .

ولما تألفت اول لجنة لتأسيس اول مصرف من ذلك النوع رأيناها تستدعى المستر جلبرت إذ كانت شهرته قد سبقته الى لندن ففي ١٠ اكتوبر سنة ١٨٢٣ عين مديرا للبنك الذى ازمع تأسيسه وهو بنك لندن ووستمنستر وفى اليوم التالى نشر دعوة الاكتتاب في اسهم الشركة ولم يأت يوم ١٠ مارس عام ١٨٢٤ حتى فتح ذلك البنك ابوابه وقد تسلم مهام إدارته منذ تأسيسه . وقد كان على هذا البنك أن يصد هجمات كثيرة كان يقوم بها الكثيرون ممن اكل الحسد قلوبهم لثروة مديره ونجاحه الذى ظل حليفه فى ذلك العمل الجديد فى نوعه المحفوف بالمخاطر فكان عليه ان يتغلب على عدم ثقة الجمهور بمشروع لا يزال فى مهده ، لم تثبت صلاحيته ولم تعرف مزاياه . كذلك كانت هناك عقبات كثيرة من ناحية الحكومة إذ لم تبح له الحكومة القيام بجميع اعمال المصارف وغير ذلك من الصعاب التي تقوم في وجه الاعمال الجديدة وهي اعمال يعوزها الرجال ذوو البصيرة والحزم والارادة القوية والايمان بنفع الاعمال المجدية ، وهذا ماجعله المستر جلبرت نصب عينيه . واخيراً تغلب على كل ما قام فى وجهه من الصعاب وظل البنك الذى يديره يتدرج فى معارج الرقى

والنجاح حتى أصبح من أعظم بنوك انجلترا .

ولم يمض عامان على تأسيس ذلك البنك حتى عمت البلاد روح جديدة لتأسيس بنوك على مثال بنك لندن ووستمنستر ، وقد ساعد المستر جلبرت على تأسيس كثير منها ومدها بمعلوماته القيمة الغزيرة التى اكتسبها بالتجربة والاطلاع الواسع وقد حض كبار مساهمي شركته على الاكتتاب في أسهم الشركات الجديدة كما اكتتب هو أيضا بمقدار كبير منها وذلك ليضمن لنفسه ولمجلس إدارة شركته سلطة وإشرافا قويا على أعمالها ، وهكذا أصبح المصرف الذى يديره على اتصال وثيق ببقية المصارف التى أنشئت فيما بعد ، ولم تأت سنة ١٨٣٧ حتى استدعته اللجنة المالية البرلمانية فى انجلترا للاستئناس برأيه فى كثير من المسائل المالية .

﴿ جمعية بنوك الشركات المساهمة ﴾

وفي عام ١٨٣٧ تأسست جمعية من مديرى البنوك الجديدة ، وهذه شكلت لجنة عهدت اليها الدفاع عن مصالحها في انجلترا وويلز والاتصال برجال الحكومة والبرلمان لتبادلهم الرأى في كل تشريع تود الحكومة أن تصدره وتختص بها وجعلت مركزها لندن وعهدت الى الاعضاء الذين يقيمون فيها أن يتولوا الدفاع عنها وقد تولى المستر جلبرت دعوة بقية المديرين الي الاجتماع الذى عقد لتأسيس تلك الجمعية حيث اقترح ماعن له من الآراء التى تؤدى الى صالح ذلك النوع من المصارف حتى تنمو ولا يعترضها تشريع حكومي يعرقل نجاحها . وفوق ذلك فقد ساعدت الظروف المستر جلبرت إذ كان وزير المالية فى ذلك الوقت اللورد مونتياجل وهذا كان قد عمل معه كثيراً واشتغلا معاً عندما كان الاول مديرا

لبنك البروفنشيال في ايرلنده . لذلك رأينا مساعي المستر جلبرت تكلل كلها بالنجاح وصدرت قوانين عدة أتاحت لتلك البنوك فرصة عظيمة جعلتها تنمو وتنتشر وتتعدد فروعها في كل ناحية وسرعان ماظهرت أيضا فيما وراء البحار . وفي عام ١٨٤٤ أصدر السير روبرت بيل قانونا هاما أعاد به تنظيم بنك انجلترا وقسمه الى قسمين أولهما خاص بالاعمال المصرفية وثانيهما خاص باصدار البنكنوت ثم تعرض القانون أيضا الى البنوك الجديدة فأباح لها أيضا إصدار البنكنوت ويدفع عند الطلب بدون أي قيد أو شرط ، وأخيراً فاز المستر جلبرت بأمنية من أكبر أمانيه إذ صرح لتلك البنوك بالانضمام الى غرفة التصفية بلندن وكان ذلك عام ١٨٥٤ .

﴿ اعتزاله العمل ووفاته ﴾

وفي سنة ١٨٥٩ قرر أعضاء مجلس ادارة البنك الذي تولي إدارته منذ عام ١٨٣٤ أن يخصص له معاشاً قدره ١٥٠٠ جنيه سنويا نظير جهوده وقد سلمه رئيس مجلس الادارة جواب شكر وامتنان لاخلاصه وأمانته أثناء تأديته عمله ولا تزال صورته قائمة في كثير من قاعات الجمعيات التي أسسها أو التي اشترك في تأسيسها . وقد أقيمت له حفلات تكريم في كثير منها وكان الخطباء ينوهون فيها بأعماله الخالدة في عالم المصارف والشئون المالية ولم تكن أبحاثه لتشمل الموضوعات الاقتصادية المجردة فحسب ، بل نشر أيضا ابحاثا احصائية عظيمة النفع جزيلة الفائدة حتى أقرت له الجمعية الاحصائية بلندن بالفضل والمقدرة فضمته اليها وأصبح أحد أعضائها العاملين . وهكذا تراه رجل جد وكد واجتهاد يعمل بعزيمة صادقة حتى وافته منيته في ٨ أغسطس سنة ١٨٦٣ بعد أن ملأ بلاده شهرة وأصبحت ذكراه ملء الافواه.

فهرست

مقدمة

اتحاد أقطاب الصناعة الانجليز ٤ - ١١

مقدمة - نشأة الاتحاد - نظام العمل فيه - اللجان المختلفة واعمالها في انجلترا - أثرها فيما وراء البحار - خاتمة

المانيا تستعيد مكانتها الاقتصادية ١١ - ٢٠

مقدمة - أثر الاحتلال الفرنسي - عوامل النشاط - نقص نسبة عدد العاملين سياستها الجمركية - اليوم والغد

اليابان ومشكلة السكان ٢٠ - ٢٩

تمهيد - نظرية مالتس - عدد السكان وطبقاتهم - النفوذ الاقتصادي في منشوريا - مصر وسودانها

أجور العمال في انجلترا ٢٩ - ٣٣

مناجم الفحم في أوربا ٣٤ - ٤٤

مقدمة - انجلترا واضراب سنة ١٩٢٦ - فرنسا ومنع استيراد الفحم - سياسة الممالك الأخرى - مصر والقوى المحركة

التنافس الصناعى بين الدول الاوربية ٤٥ ـ ٥٤

مقدمة ـ المدن الشهيرة وأسباب أزمتها ـ المنافسات الاوربية ـ منافسة الامم الشرقية ـ الحاجة الى توحيد الجهود

الولايات المتحدة واستثمار أموالها فى الخارج ٥٥ ـ ٦٤

مقدمة ـ نظرية التكاليف النسبية ـ الحالة المالية قبل الحرب وبعدها ـ أين تستثمر أموالها وكيف تستخدمها ـ خاتمة

نظام المصارف في الولايات المتحدة ٦٥ ـ ٨٢

مقدمة ـ السياسة المصرفية حتى سنة ١٩١٣ ـ مزايا وعيوب هذه السياسة ـ نظام الاحتياطى المتحد ـ إصدار البنكنوت ـ تنظيم شئون الاحتياطي ـ حالة البنوك أثناء الحرب الكبرى ـ أصحاب الودائع وحماة البنكنوت

المهاجرة الى أمريكا الجنوبية ٨٢ ـ ٨٨

نظرة عامة ـ شروط الاقامة وتسهيلات الحكومات ـ جهود عظيمة لبعض الجمهوريات ـ خاتمة

جيمس وليم جلبرت ٨٨ ـ ٩٦

مقدمة ـ نشأة المستر جلبرت ـ في ميدان العمل ـ فى عالم المصارف ـ جمعية بنوك الشركات المساهمة ـ اعتزاله العمل ووفاته